

<p>د. فرغلى على نسن مدرس بكلية الآداب بقنا جامعة جنوب الوادى</p>	<p>جهود الحكومة المصرية نحو إلغاء الحماية والأحكام العرفية ١٩١٩-١٩٢٣</p>
--	--

تمهيد

أعلنت الحرب العالمية الأولى فى منتصف ليلة ٤ أغسطس ١٩١٤، وكان على بريطانيا تعزيز مركزها فى مصر حربيا وسياسيا بأن تقيم علاقة جديدة مع المصريين^(١) وأعلنت بريطانيا أنه إذا دخلت الدولة العثمانية الحرب فستعلن الحماية البريطانية على مصر ، وذلك حتى لا تلقى معارضة من حلفائها ، وعندما وصلت مذكرة بذلك إلى شيتهم الذى كان على دراية بشعور المصريين فى ذلك الوقت ، تخوف من إعلان الحماية على مصر ، وكثرت اجتماعاته بحسين رشدى الذى تخوف هو أيضاً من إعلان الحماية ، وأكد له أن ذلك يؤدي إلى قيام ثورة فى البلاد وهدد بالاستقالة، وعندما أحس شيتهم بهذا الموقف المعقد رأى أن يرسل لحكومته يطلب التريث فى إعلان الحماية ، والاكتفاء بإعلان الأحكام العرفية بعد أن اتفق مع قائد القوات البريطانية ، كذلك أوضح أنه يمكن اتخاذ الإجراءات تدريجياً للوصول إلى إعلان الحماية ، وأخيراً ألح فى ضرورة فرض الأحكام العرفية على مصر^(٢) .

(١) د. مصطفى النحاس جبر : سياسة الاحتلال اتجاه الحركة الوطنية من ١٩١٤-

١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥ ، ص ١٥ .

(٢) د. لطيفة محمد سالم : مصر فى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤-١٩١٨ ، الهيئة

المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ ، ص ٢٥ .

كان من أهم الإجراءات التي اتخذت مع بداية الحرب ، صدور قانون منع التجمهر فى أكتوبر ١٩١٤^(١) . ، وتعطيل الجمعية التشريعية إلى أجل غير مسمى^(٢) ، وكذلك إعلان الأحكام العرفية فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ ، ووضعت الرقابة على الصحف تبعاً للأحكام العرفية ، وبذلك أصبح القطر المصرى منذ ذلك الوقت صفو السلام العام أو التحريص على التنافر ومساعدة أعداء ملك بريطانيا وحلفائه والمبادرة بإتباع جميع الأوامر التي تعطى لحفظ السلام العام والنظام^(٣) ، وفى ٥ نوفمبر دخلت

(١) قانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن منع التجمهر : "إذا كان التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل من شأنه أن يجعل السلم العام فى خطر وأمر رجال السلطة المتجمهرين بالتفرق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً كل من يرفض" . انظر : دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة الخارجية ، محفظة ٩/١ مجموعة ٥ خارجية ، وثيقة فى ١٨/١٠/١٩١٤ .

(2) F. O. 407/187 E 13681 / 6 / 16 No. 312 Mr. Scott to Earl Curzon, 26/10/1920.
P. G. Elgood : The Transit of Egypt, London, 1928, p. 208-217.

(٣) صدر مشروع قانون بتنظيم الأحكام العرفية وأجاز ضمن ما أجاز للسلطة القائمة على إجراء جميع التدابير التي يقتضيها صون النظام والأمن العام وسحب رخص الأسلحة والذخائر ومراقبة الصحف وتحديد فتح المحلات ومنع أى اجتماع عام ، وإخلاء بعض الجهات أو عزلها والقبض على الأفراد وتفتيش المنازل فى أى وقت .. الخ ، انظر ، دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة الخارجية ، محفظة ١/ب مشروع قانون بتنظيم الأحكام العرفية ، وانظر ، مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر المعاصرة ، ٥٠ ، عما على ثورة ١٩١٩ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ٥٤ ، ٥٥ ، وثيقة ٤ بالكتاب : El good : F.O. 371/1971 No. 237,1/11/1914., Egypt and the Army , Oxford University Press, 1924, P.111

تركيا الحرب ضد الحلفاء ، وفي ٧ نوفمبر صدر منشور بقطع العلاقة بين بريطانيا والدولة العثمانية ، ولعلم بريطانيا بما للسلطان بصفته الدينية من الاحترام والاعتبار عند مسلمي القطر المصري ، فقد أخذت بريطانيا على عاتقها جميع أعباء هذه الحرب بدون أن تطلب من الشعب المصري أية مساعدة ، وفي المقابل تنتظر امتناع الأهالي عن أى عمل من شأنه عرقلة حركات جيوشها الحربية أو أداء أى مساعدة لأعدائها^(١).

رأت إنجلترا أن أشد الخطوات فاعلية هي إعلان ضم مصر ، وبذلك يمكن التخلص من الصعوبات الخاصة بمسألة تولى الخديو منصبه، وبمنح المصريين على الفور الرعية البريطانية^(٢)، كما ترى إنجلترا أن إجراء الضم لا يتعارض مع استمرار الوزراء المصريين في قيامهم بتصرف أمور الدولة تحت إشراف ممثل إنجلترا ... وأن في وجود الأحكام العرفية ما يغني عن اتخاذ أية تدابير أخرى ، كما اتصلت إنجلترا بحليفتيها فرنسا وروسيا لإقناعهما بفكرة ضم مصر إلى الممتلكات

(١) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة الخارجية ، محافظة ١/٩ ، وثيقة بدون ، الوقائع المصرية ، عدد ١٤٨٥٥ غير اعتيادي في ١١/٧/١٩١٤ ، وانظر ، الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، مركز تاريخ مصر المعاصر ، مذكرات سعد زغلول ، ج ٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٦ ، ص ٣١٣٦ .

(٢) ٥٠ ، عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٩ ، وثيقة ٥ بالكتاب F.O. 317/1971 No. 344,13/11/1914.

د . لطيفة محمد سالم : المرجع السابق ، ص ٣ .

البريطانية^(١) حيث دار موضوع الضم في خلد الساسة الإنجليز لتصبح مصر مستعمرة إنجليزية^(٢).

في ١٩ نوفمبر أعلنت إنجلترا نتيجة لنشوب الحرب مع تركيا أن تعتبر نفسها مسؤولة بصفة دائمة عن سلامة مصر وأن تحقيق ذلك يتطلب ضرورة إلغاء السيادة العثمانية على مصر ، وإنهاء اعتبار مصر جزءاً من الممتلكات العثمانية ، لذلك رأت إنجلترا أن تضم مصر لتشكل جزءاً من ممتلكاتها^(٣).

الجدير بالذكر أنه حدثت معارضات بشأن الضم من بعض الشخصيات البريطانية المؤثرة في القرار مثل "ستورز Storrs" الذي كان سكرتيراً شرقياً بدار الوكالة البريطانية بالقاهرة ، حيث عارض الضم وأيد الحماية^(٤) ، وهذا عكس "لورد لويد Lord Lloyd" الذي كان يرى أن نظام الحماية يحرم بريطانيا من معونة الجيش المصري أثناء حربها مع أعدائها^(٥).

(١) ٥. عاما على ثورة ١٩١٩ ص ٦. وثيقة ٦ بالكتاب F.O. 371/1971 No.344,14/11/1914.

(2) Ronald Storrs : Orientation , London , 1945 , P. 135 .

(٣) ٥. عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٦١ ، ٦٢ ، وثيقة ٧ بالكتاب F.O. 371/1971 No. 72691,19/11/1919.

(4) Storrs : Op. Cit., P. 137.

(5) Lord Lloyd : Egypt Since Cromer, Vol. 1, London, 1933 , PP. 200 - 201

والحماية كما عرفها القانون الدولي هي علاقة دولة قوية بدولة ضعيفة تقوم بموافقة الثانية ورضائها - على أن تحميها الأولى ضد أى اعتداء أو تدخل أجنبي - فالحماية تستلزم اعتراف الدولة الحامية بسيادة الدولة المحمية وموافقة الدولة المحمية على أن تدخل فى حماية الدولة الأخرى^(١).

وفى مقابلة بين السكرتير الشرقى لمدار المعتمد البريطانى "ستورز Stores" و"رشدى" و"عدلى" أنهما هددتا بالاستقالة إذا لم تقدم إنجلترا شيئا لمصر عند إعلان الحماية يشبه الحكم الذاتى^(٢)، وكان على إنجلترا أن تفكر فى حاجتها بأن تمد جيشها بقوات إضافية من المصريين ، الأمر الذى رجح كفة الحماية ، ونتيجة لذلك أعلنت إنجلترا الحماية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ ، وبذلك زالت السيادة التركية عن مصر ، وأن الحكومة البريطانية ستتخذ كافة التدابير اللازمة للدفاع عن مصر وحماية أهلها ومصالحها^(٣).

ومما لا شك فيه أن إنجلترا فرضت حمايتها على مصر تلقائيا دون أن تطلبها أو تقبلها الأمة المصرية ، فهى حماية باطلة لا وجود لها قانونا،

(١) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٦٧ ، ٦٨ .

(٢) Storrs : Op. Cit. , P. 137.

(٣) انظر نص الإعلان فى : ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٦٩ - ٧٢ ، د.عبدالعزیز محمد الشناوى ، د. جلال يحيى : وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، دار المعارف ، ١٩٦٩ ، ص ٧١٥ ، الوقائع المصرية ، رقم ١٧٢ فى ١٩/١٢/١٩١٤ ، عبدالرحمن الراقسى : ثورة ١٩١٩ تاريخ مصر القومى ١٩١٤ - ١٩٢١ ط ٤ ، دار المعارف ١٩٨٧ ، ص ٣٠ ، ٣١ .

بل هي ضرورة من ضرورات الحرب ، كما ينكر سعد زغلول : "أنه منذ أن فرضت الحماية ظننا أنها نظام يراد إقامته في مصر على كل ما فهمناه أنها ضرورة حربية ينتهي أجلها بانتهاء الحرب"^(١) .

قامت إنجلترا بسخلع الخديو عباس وعينت حسين كامل سلطانا على مصر ، وقد اختارته ليمثل الصورة المزيفة لحاكم مصر ، وتصرفت في شئون البلاد كما لو كانت جزءا من الإمبراطورية البريطانية ، وبهذا الإجراء التعسفي نكثت بريطانيا بكل عهودها وخالفت القانون والعرف الدوليين^(٢) .

ومن أهم الإجراءات التي اتخذت أيضا ، صدر مرسوم سلطاني بشأن قانون التعويضات الموقع بين حكومة مصر وبريطانيا بشأن تعويض المصريين والأجانب من جراء فرض الأحكام العرفية ودخول مصر الحرب مع الحلفاء والتعويض الخاص بمن يضر من المصريين والأجانب من هذه الحرب في الممتلكات والأنفس وإجراءات التقاضي^(٣) ، كما أرسل إلى الوزراء المصريين منشور بخصوص التعاون العسكري المطبق في مصر ١٩١٤ والإجراءات التي يجب أن تأخذها الحكومة للحفاظ على الثروات والممتلكات الخاصة بالشعب ،

(١) محافظ عابدين ، محفظة ٣٦٠ عابدين ، ملف رقم ١ ، وثيقة بدون .

(٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٦٧ ، ٦٨ ، وانظر ، د. لطيفة محمد سالم ، ص ٣٩ ، ٤٠ .

(٣) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، وزارة الخارجية ، محفظة ١/ب مرسوم سلطاني بشأن قانون التعويضات .

وكذلك وثيقة التعويضات التي ستقدم لمن يضرار من هذه الحرب إذا دخلت مصر الحرب مع الحلفاء^(١) .

وفى ظل الأحكام العرفية أثناء الحرب أساءت بريطانيا التعامل مع المصريين ، وقامت باستغلال جميع الموارد المصرية ، فعلى سبيل المثال : جمعت سلطات الاحتلال الأفراد المصريين وكونت منهم فرقة العمال والجمالة وأرسلتهم إلى ميادين القتال المختلفة فى سيناء وفلسطين والعراق وغاليبولي ومدروس ، وفرنسا وغيرها^(٢) ، كما قامت بجمع دواب الحمل ووسائل النقل المختلفة رغم أنف المصريين^(٣) ، الذين أرغمتهم على دفع الأموال والاكنتاب لصالح الصليب الأحمر الإنجليزى^(٤) ، واستخدم الإنجليز المستشفيات المصرية التى امتلأت بالجرحى الإنجليز وحلفائهم^(٥) ، كما قامت سلطات الاحتلال

(١) نفسه ، منشور للوزراء المصريين بشأن قانون التعويضات .

(٢) الأهرام فى ١٢/٤/١٩١٧ ، أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، تمديد ، ج ١ ، مطبعة شفيق باشا ، ط ١ ، ١٩١٦ ، ص ١٠٦ - ١٠٩ ، وانظر ، مذكرات سعد زغلول ، ج ٥ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٢ ، ص ٢٢٢٧ ، Storres : Op. Cit. P. 148-150 .

(٣) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، وزارة الخارجية ، محافظة ٢٩ مجموعة ٣٨١/١٥/١٤ ، وثيقة بدون .

Lloyd : Op. Cit. , PP. 238-239 , J. Marlowe : Anglo-Egyptian Relations , 1800-1953 , London , 1954 , P. 222 .

(٤) أحمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٣ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨ ، ص ٣٧٥ - ٣٨٠ ، ٣٨٦ .

(5) Elgood : Egypt and the Army , P. 206.

الإنجليزى بجمع أفراد الرديف المصرى وأرسلتهم إلى ميادين القتال^(١)، وقد يسرت الأحكام العرفية للإنجليز الحصول على كل ما سبق ذكره وأكثر من ذلك فقد استولت على الأراضى بدعوى حاجة الجيش الإنجليزى لها مثل أراضى الأمير عمر طوسون فى جهة أبى قير بالإسكندرية^(٢).

انتهت الحرب وطلب سعد زغلول من المندوب السامى البريطانى السماح له ولبعض زملائه فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ بالسفر لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح ، والمطالبة بإلغاء الأحكام العرفية ، ولكن رفض طلبه^(٣) ، بل تصدى الإنجليز لعملية جمع التوكيلات التى قام بها سعد زغلول وأصحابه لتمثيل الأمة المصرية ، وأكثر من ذلك ساعدت حكومة رشدى ، ليس فى منع التوقيع على التوكيلات ، بل تجاوزت ذلك إلى مصادرة ما تم توقيعه^(٤).

بداية الجهود الرسمية (لجنة ملنر) :

بدأت محاولات الحكومة المصرية منذ قيام ثورة ١٩١٩ ، ومما لا شك فيه أن موقف الحكومة المصرية كان ضعيفا ، وذلك بسبب وجود

-
- (١) دار الوثائق القومية ، ديوان الحربية ، دفتر صادر ووارد ، ج ١ ، عملية أورطة الرديف المصرى ، وثيقة فى يناير ١٩١٨ .
- (٢) مذكرات سعد زغلول ، ج ٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٦ ، ص ١٠٨ .
- (٣) د. عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، ج ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٣ ، ١٩٩٨ ، ص ٨٨ ، ٨٩ ، ١٠٢ .
- (٤) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ١٥٤ - ١٥٦ .

الأحكام العرفية ودار الحماية البريطانية في مصر ، فبعد أن تولت وزارة محمد سعيد الثانية في ٢٠ مايو ١٩١٩^(١) تم التوقيع على معاهدة الصلح بفرساي في ٢٨ يونية ١٩١٩ ، وتضمنت أسوأ الشروط بالنسبة لمصر ، وأهمها إقرار الحماية البريطانية ، وقد ابتهجت الحكومة المصرية لذلك ، بل لقد تم تبادل زيارات التهنئة بين الوزراء ودار الحماية^(٢) ، في الوقت الذي احتجت فيه الأمة المصرية بشأن إقرار الحماية^(٣) ، واشتدت الثورة ، واشتد معها الاضطهاد الإنجليزي للحركة الوطنية^(٤) ، وأثناء ذلك منحت إنجلترا " اللنبي " سلطات واسعة ، فمحتته سلطة اتخاذ التدابير لإعادة النظام والقانون والمحافظة على نظام الحماية المفروض على مصر^(٥) ، والضغط العسكري لإخماد الثورة .

أعلن " كيرزون " عن اعتزامه إرسال لجنة كبرى برئاسة "لورد ملنر" إلى مصر لتحقيق أسباب الاضطراب وبحث الحالة الحاضرة ، واقتراح القانون النظامي لتقدم الحكم الذاتي وحماية المصالح الأجنبية في ظل الحماية^(٦) ، وهذه أول إشارة رسمية إلى هذه اللجنة^(٧) .

-
- (١) فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية . منذ إنشاء أول هيئة نظارة في ٢٨ أغسطس ١٨٧٨ حتى قيام الجمهورية في ١٨ يونية ١٩٥٣ ، ج ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠١ ، ٢٠٢ .
- (٢) الرافي : ثورة ١٩١٩ ، مرجع سابق ، ص ٣٣٢ - ٣٣٨ ، ٣٥٢ .
- (٣) د . عبدالعزيز الشناوي ، د . جلال يحيى : المرجع السابق ، ص ٧١٦ ، ٧١٧ .
- (٤) الرافي ، ص ٣٣٩ .
- (٥) د . عبدالعظيم رمضان ، ص ١٤٨ ، J. Marlowe : Op. Cit. , P. 235 .
- (٦) د . مصطفى النحاس جبر ، ص ٩٩ .
- (٧) د . عاصم محروس عبدالمطلب : دور الطلبة في ثورة ١٩١٩ (١٩١٩ - ١٩٢٢) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ ، ص ١٠٨ .

الجدير بالذكر أن السلطة العسكرية الإنجليزية في مصر تساهلت في بعض المطالب التي طلبتها الوزارة المصرية ، منها على سبيل المثال ، إيقاف المحاكم العسكرية والإفراج عن بعض المعتقلين السياسيين ، وألغيت الرقابة على رسائل البريد المتبادلة بين مصر والخارج ، وألغيت الرقابة على المطبوعات ومنها الصحف ابتداء من أول يولية ١٩١٩ (١) ، إلى أن صدرت الأوامر إلى مصالح الحكومة المصرية في أول سبتمبر بإعداد التقارير والبيانات اللازمة التي يجب أن تطلع عليها لجنة ملنر عند وصولها إلى مصر ، وكان معظم هذه البيانات والتقارير تتناول الشؤون والأحوال التي تتجم عن إلغاء الامتيازات وتعديل نظام المحاكم تعديلا يتناول الأمور المالية والإدارية ، وهيئ للجنة ملنر مكتب خارجي في وزارة المواصلات (٢) ، (فندق سميراميس) لجمع هذه البيانات وأرسل المكتب إلى الأعيان والوجهاء بمصر عدة أسئلة لمعرفة أحوال البلاد بصفة عامة (٣) .

وفي برقية من شيتهم إلى كيرزون في ٢٦ سبتمبر يوضح فيها نجاح الدعاية التي يقوم بها المتطرفون (يقصد زعماء الثورة) أن أية مباحثات بشأن الحماية التي لم تقبل حتى الآن من قبل الدول كلها يمكن أن توقف ببيان يصدر متضمنا أن الاتفاق قد تم مع مصر نفسها (٤) .

(١) الرافي ، ص ٣٥٢ ، ٣٥٣ .

(٢) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مذكرات عبد الرحمن فسهى : يوميات مصر السياسية ، ج ٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ ، ص ٩٨ .

(٣) د . عاصم محروس ، ص ١٠٨ .

(٤) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، وثيقة رقم ٥٤ ص ٣٨٣ ، ٣٨٤ بالكتاب :

F. O. 407/185 No. 1393 Sir M. Cheetham to Earl Curzon ,
Sept. 26 , 1919 .

وفي ١٥ نوفمبر نشرت دار الحماية بلاغاً عن قدوم لجنة ملنر إلى مصر، وحدد البلاغ مهمة اللجنة " أن سياسة بريطانيا هي المحافظة على الحكومة المصرية تحت الحماية البريطانية ، وتحقيق أسباب الاضطرابات التي حدثت أخيراً في مصر ، والدفاع عن مصر ضد أي خطر أجنبي ، والعمل على تأسيس نظام دستوري تحت إرشاد بريطانيا لتوسيع نطاق الحكم الذاتي ، وقد أثار هذا البلاغ مشاعر المصريين الذين أعلنوا مقاطعة اللجنة ، وتعددت المظاهرات في معظم أنحاء البلاد^(١) ، مما أدى إلى كثرة الاعتقالات التي قامت بها سلطة الاحتلال في ظل الأحكام العرفية ، فعلى سبيل المثال ، تم اعتقال عدد من زعماء الوفد مثل محمود باشا سليمان وإبراهيم باشا سعيد وعبد الرحمن فهمي ، وعدد من علماء الأزهر مثل الشيخ القاياتي والشيخ محمود أبو العيون ، كما تم إيقاف إصدار صحيفتين بسبب نشرهما آراء سياسية تتعارض مع وجهات النظر الإنجليزية^(٢) .

اختلف محمد سعيد مع دار الحماية حول تحديد موعد قدوم لجنة ملنر حتى يستطيع تنفيذ برنامجه السياسي فقد كان ينوي إنشاء حزب

(١) مذكرات عبدالرحمن فهمي ، ص ١٥٦ - ١٥٩ ، وانظر ، د . حماده محمود إسماعيل : دور الأقاليم في تاريخ مصر السياسي - قراءة في التاريخ السياسي لمديرية القليوبية ١٩١٩ - ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩١ ، ص ٤٩ ، ٥٠ .

(٢) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، وثيقة رقم ٥٩ بالكتاب : F . O 407/185 No. 589 . Field Marshal Allenby to Earl Curzon . Nov. 27, 1919 .

معارض لسعد زغول^(١) وإزاء هذا لم يجد محمد سعيد مفرا من تقديم استقالته في نفس يوم بلاغ دار الحماية - ١٥ نوفمبر - وهنا عمل اللنبى على ضرب الحركة الوطنية في الصميم فعمد إلى تأليف وزارة " يوسف وهبه " لإيقاع الفتنة بين المسلمين والأقباط^(٢) حيث كان التضامن بينهما على أشده خلال الثورة .

تحققت رغبة اللنبى حيث توأطأت وزارة يوسف وهبه على التدخل في الحريات حتى أنها استقالت في ظروف تحيطها الشبهات^(٣) وهنا طلب الوفد من عدلى أن يؤلف وزارة تتولى المفاوضات ويؤيدها الوفد خارج الحكم ، ولكن عدلى رفض أن يقبل تحمل تلك المسؤولية وحده ، وكان يرى بعد أن يؤلف الوزارة أن يشترك معه بعض أعضاء الوفد في المفاوضات ، وأرسل إلى الوفد بما يفيد ذلك في ٢٥ فبراير ١٩٢٠^(٤) ، وتكلم ملنر مع عدلى بشأن المفاوضات بلندن أن تكون بواسطة لجنة مؤلفة منه ومن بعض أصدقائه وبعض أعضاء الوفد ،

(١) الأهرام في ١٥/١١/١٩١٩ .

(٢) وتألقت الوزارة الجديدة بالفعل في ٢٠ نوفمبر ، انظر ، د. عبدالعظيم رمضان ، ص ٢٢٧ ، فؤاد كرم ، ص ٢٠٧ ، الرافعى ، ص ٤١٤ .

(٣) استقالت وزارة يوسف وهبه في ٢١ مايو ١٩٢٠ وحلت محلها وزارة توفيق نسيم الأولى في نفس اليوم ، انظر ، جاك بيرك ، ترجمة ، يونس شاهين : مصر الإمبريالية والثورة - ثورة ١٩١٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ ، ص ٥٩ ، ٦٠ ، فؤاد كرم ، ص ٢١٣ ، الرافعى ، ص ٤١٥ .

(٤) مذكرات عبدالرحمن فهمى ، ص ٣٦١ .

وقد أفاد الوفد تأجيل ذلك حتى يصفو الحال^(١)، والواقع أن ما يريده الوفد حتما يختلف عما تريده الحكومة .

تمسك الوفد بدولية المسألة المصرية وابتعاده عن أى اتصال مع الإنجليز على أساس الحماية التى ترفضها الأمة ، وتمت اتصالات بين الوزراء الثلاثة "رشدى وعدلى وثروت" وبين لجنة ملنر إبان اشتداد المقاطعة ، وقد حدثت المقابلة بعد مقابلة ملنر الودية مع السلطان فؤاد الذى أشار عليه بمقابلة بعض ذوى المقامات مثل عدلى ورشدى ومحمد سعيد ومظلوم باشا ، وقد أصر الوزراء على أن أفضل حل للخلاف المصرى هو تحويل الحماية إلى محالفة إنجليزية مصرية تصان بها المصالح الإنجليزية ، يعنى قناة السويس وتضمن المصالح الأوربية^(٢) ، وقد اعتقد الوفد أن هذه المفاوضات بتمثابة معاهدة مع الإنجليز من خلالها يرى أن الوقت قد حان لأن تجنى الأمة ثمار الجهود التى بذلتها فى سبيل استقلالها^(٣) ، فإن الغرض من مهمة ملنر هو عقد اتفاق بين مصر وإنجلترا ، كما أبلغ كيرزون السلطان باستبدال الحماية بعلاقة مرضية^(٤) .

(١) د . محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ - المراسلات السرية بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى ، ج ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ ، ص ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٢) د . عبدالعظيم رمضان ، ص ٢٤٠ ، ٢٤١ .

(٣) د . محمد أنيس ، ص ١٠٩ .

(٤) الأهرام فى ١٢/٢/١٩٢١ .

وأمام استمرار موجة المقاطعة للجنة ملنر ، لم تجد أمامها بدا من نشر بلاغ على الشعب جاء فيه : أدهش اللجنة البريطانية الاعتقاد الشائع بأن الغرض من مجيئها هو حرمان مصر من حقوقها التي كانت لها حتى الآن ، ولا أساس على الإطلاق لهذا الاعتقاد ، فإن اللجنة أوفدت من قبل الحكومة البريطانية بموافقة البرلمان البريطاني لأجل التوفيق بين أمانى الأمة المصرية والمصالح الخاصة التي لبريطانيا فى مصر مع المحافظة على الحقوق المشروعة لجميع الأجانب القاطنين فى البلاد^(١) .

والواقع أن لجنة ملنر بعد إقامتها بمصر نحو ستة أسابيع لم تتمكن من مقابلة رجل يعتد برأيه من المصريين ، اللهم إلا من قابلها بعد الاتفاق مع لجنة الوفد مثل عدلى وحسين رشدى وثروت ، وكانت نصائح أولئك الرجال لملنر ولجنته أن يعودوا إلى أوروبا ويتفاوضون مع الوفد المصرى فى باريس أو فى أى جهة أخرى لأن المسألة السياسية صارت من خصائص الوفد المصرى ، فعادت لجنة ملنر^(٢) فى مارس ١٩٢٠^(٣) .

أما عن سفر الوفد فقد رأى " وينجت " أن موافقة بريطانيا على السفر خاصة بعد نشوب الاضطرابات سوف يؤخذ على أنه

(١) د . حماده محمود إسماعيل ، ص ٥١ ، ٥٢ .

(٢) مذكرات إبراهيم السهلباوى ، تحقيق ، د . عصام ضياء الدين : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٥ ، ص ٢٥٩ .

(٣) د . عاصم محروس ، ص ١٣٦

استسلام^(١)، الجدير بالذكر أن مركز النقل للقوى الوطنية المتمثلة في الوفد برئاسة سعد زغلول كان أكثر قوة في مواجهة المطالب مع إنجلترا من الحكومة الممثلة في الوزارة .

على كل حال سافر سعد زغلول إلى لندن للتباحث مع ملنر ، وعقد الجلسة الأولى للمباحثات في ٩ يونية على الرغم من أن ملنر كان يريد مفاوضات من طراز المعتدلين وعدلسي (يقصد الوزارة) ، وتقدم ملنر إلى الوفد بمشروع في ١٧ يوليو ١٩٢٠ ، وقد جاء المشروع خالياً من أي إشارة إلى الحماية والأحكام العرفية^(٢) ، ويتلخص المشروع في أن يكون لإنجلترا جميع حقوق الأجانب ويعطى لمصر عند الخلاف في التشريع للأجانب عرض هذا الخلاف على " عصابة الأمم " ، وأن يكون لإنجلترا حق تعيين موظف كبير في وزارة الحقانية ، وحق صيانة مواصلاتها مع ممتلكاتها في الشرق بواسطة مصر^(٣) ، وقبول مصر ضمان بريطانيا لسلامتها ووضع قوة دفاع عن أراضيها في مقابل اعتراف بريطانيا بمصر سلطنة مستقلة تحت الحماية ولكن قبول المشروع بالرفض من قبل سعد زغلول والوفد نظراً لأنه استقلال منقوص ، كما رفضت إنجلترا مشروعاً تقدم به الوفد يتضمن إلغاء الحماية والاعتراف

(1) Lloyd : Op. Cit. , PP. 302 , 509.

(٢) د . مصطفى النحاس جبر ، ص ١٢٤ ، ١٣٠ ، ١٣١ .

(٣) مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، محمد على علوبه : ذكريات إجتماعية

وسياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ ، ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

باستقلال مصر^(١)، مع أنها مطالب عادلة بعد العناء الذي عانته مصر منذ الاحتلال مرورا بالحرب العالمية الأولى وثورة ١٩١٩، ولكن هذا هو الاستعمار .

في ١٧ أغسطس قدم ملنر مذكرة أشارت إلى الرغبة في إصدار مرسوم يقضى باعتبار الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية التي اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة^(٢)، حتى لا تجرم بريطانيا من قبل الأمة المصرية على ما ارتكبه السلطات الإنجليزية من أفعال وحشية في حق مصر والمصريين . وكانت المفاجأة في سبتمبر عندما عمل سعد زغلول على منع الناس من الموافقة على المشروع وحثهم على أن يضع رغبات وتحفظات كان أولها وأهمها ، " إلغاء الحماية بنص صريح"^(٣)، وعلى الرغم من أن هذه التحفظات نصت على إلغاء الحماية إلا أنها جاءت خالية من الإشارة إلى الأحكام العرفية التي تئن تحت وطأتها البلاد .

في ٢٢ أكتوبر ١٩٢٠ عقد الوفد جلسة عرض فيها قطع المفاوضات ما لم تقبل تحفظات الأمة والتي كان أولها النص الصريح

(١) عادل إبراهيم الطويل : محمد توفيق نسيم باشا ودوره في الحياة السياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٠ ، ص ١٣١ ، وانظر ، ملخص مشروع ملنر ورد الوفد ، د . مصطفى النحاس جبر ، ص ١٣٠ ، ١٣١ .

(٢) أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، ج ٢ ، مطبعة شفيق باشا ، ١٩٢٨ ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

(٣) د . مصطفى النحاس جبر ، ص ١٤٥ ، ١٤٦ .

على إلغاء الحماية^(١)، واشتد ضغط القوات الإنجليزية على القائمين بالحركة الوطنية خاصة الخطباء منهم بالقبض عليهم واعتقالهم^(٢)، وكان عدلى يكن يرى أن المفاوضات لا يمكن استمرارها طالما أن رئيس الحكومة هو نسيم، وقد أفصح عدلى بذلك للإنجليز " بأن حكومة نسيم لا يمكن أن تتمكن من الوفاء بالشروط الإنجليزى بتمرير الاتفاق المزمع التوصل إليه فى الهيئة التشريعية المقبلة^(٣) .

رأت إنجلترا أنه من الأفضل إعادة الود والثقة مع مصر، فأبلغ اللنبى السلطان فؤاد فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ بأخطر وثيقة بعد إعلان الحماية على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ بتساهل حكومته فى أمر إلغاء الحماية قبل المفاوضات الرسمية بقوله: " أن حكومة جلالة الملك بعد درس الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا"^(٤)، ووضع اللنبى تصورَه للوفد المقترح تشكيله أن يكون وفدا قويا له السيطرة على الموقف فى البلاد أثناء المفاوضات وأن تكون له القدرة على الاتفاق مع

(١) نفسه، ص ١٤٧ .

(٢) د. محمد أنيس، ص ٢٢١ .

(٣) إبراهيم العدل المرسى : عدلى يكن ودوره فى السياسة المصرية، رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، ١٩٨٥، ص ١٤٩، ١٥٠ .

(٤) الرافعى، ص ٥٤٩، ٥٥٠، د. أحمد زكريا الشلق : الحزب الديمقراطى

المصرى ١٩١٨ - ١٩٢٣ - صفحة من تاريخ الأحزاب المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧، ص ٩٦، إبراهيم العدل المرسى، ص

السياسة التي تريدها بريطانيا^(١) ، على الرغم من أن منشر كان يرى أن مصر لن تفاوض إلا عن طريق سعد زغلول ، وأن حكومته (إنجلترا) يجب أن تستبدل بالحماية صيغة أخرى أخف وطأة^(٢).

على كل حال جاءت وزارة عدلي يكن الأولى في ١٦ مارس ١٩٢١ وجاء في كتاب السلطان الموجه له لتأليف الوزارة " أنه مسرور ببلاغ المندوب السامي البريطاني له فيما يتعلق بإلغاء الحماية ، وتعيين وفد رسمي مصري للمفاوضة في ذلك"^(٣) وذكر عدلي في كتاب قبوله تشكيل الوزارة - والتي أطلق عليها وزارة "النقطة"^(٤) بناء على تصريح الحكومة البريطانية فإن المفاوضات سوف تجرى على أساس إلغاء الحماية، وهذا من شأنه تسهيل مهمة الوزارة ، وأن هذا يدل على حسن استعداد بريطانيا . وفي هذا المقام تعرب الوزارة المصرية عن اعتقادها بأن الظروف الحاضرة تبرر الإسراع في الرجوع إلى النظام العادي ، وأنها (الوزارة) ستتمكن من رفع الأحكام العرفية وإلغاء الحماية^(٥) . الجدير بالذكر أن تعيين عدلي رئيساً للوزارة جاء بضغط من اللبني على السلطان للإسراع في تشكيل وفد للمفاوضات ومعرفة آراء عدلي^(٦)

(1) F.O . 407/188 No. 164 Allenby to Curzon, March , 8 , 1921 .

(2) El good : The Transit of Egypt , Op . Cit . , P . 259 .

(٣) فؤاد كرم ، ص ٢١٩ .

(٤) د. حماده محمود إسماعيل : حوادث مايو ١٩٢١ - صفحة مجهولة من ثورة

١٩١٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ ، ص ٣٦ .

(٥) فؤاد كرم ، ص ٢١٩ - ٢٢١ .

(6) F.O . 407/188 No. 222 Allenby to Curzon , March , 18 , 1921

وهذه هي رغبة الإنجليز في التعامل مع المعتدلين كما يطلقون عليهم ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، فإن ذلك يدل على مدى سيطرة الإنجليز وقوة نفوذهم في مصر .

حدث خلاف بين الوفد برئاسة سعد زغلول وبين الحكومة برئاسة عدلى يكن منذ ١٩ أبريل ١٩٢١ لأن الوزارة لم تف بكل شروط سعد الخاصة برئاسة المفوضين ، وفي هذا الوقت خرج على سعد " أمين بك الرفاعي " مدير جريدة الأخبار ، لأنه خالف الزعيم في قبول دخوله في المفاوضات قبل تعديل أسس المفاوضات بإلغاء الحماية ورفع الأحكام العرفية ومراقبة الصحف ، وإعلان إنجلترا قبولها تحفظات الأمة^(١).

ويوضح الهلباوى في مذكراته - اللوم الذى وجهه عبدالعزيز باشا فهمى إلى سعد زغلول - بشأن الانقسام الذى حدث فى صفوف الوفد أثناء المفاوضات فى لندن والتي اشترك فيها عدلى باشا : أن سعد بعد أن اتفق على أن يؤلف عدلى وزارة الثقة ويتولى مفاوضة الإنجليز ويبقى الوفد خارجا عن الوزارة عدل عن ذلك فجأة وطلب أن يشترك الوفد فى الوزارة ، وأن تكون الهيئة التى تذهب إلى المفاوضة برئاسة (سعد) وأن تكون أغلبية أعضائها من الوفديين^(٢) ، وهذا دليل على عدم الوحدة بين المفوضين سواء الوفد أو الحكومة ، وذلك لخوف الوفد من ضعف الحكومة ، لذا كان ذلك مصدر ضعف الطرفين .

(١) أحمد شفيق : مذكراتي فى نصف قرن ، ج ٤ ، الهيئة المصرية العامة

للكتاب ، ص ٢٧٣ .

(٢) مذكرات الهلباوى ، ص ٢٦٢ .

وما كاد عدلى يرفض رئاسة سعد للمفاوضات حتى انفجر البركان واشتعلت النار لمحاربة عدلى^(١)، وقد نصح اللبى أن تستمر الوزارة فى طريقها للتفاوض دون أن تعبأ بالوفد^(٢)، ومن المعروف أن بريطانيا تحبذ التفاوض مع الحكومة المصرية أفضل من التفاوض مع الوفد، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك، فإن بريطانيا ترى أن الوفد دائما متشدد، بل يصف الإنجليز الوفد دائما بالمتطرفين.

الجدير بالذكر أن عدلى أوضح برنامج الوزارة هو تسوية شروط الوفد، وقد تضمن الشرطان "الأول والثانى" : إلغاء الحماية - والاستقلال التام، وأن الوزارة تسعى لرفع الأحكام العرفية والرقابة، وهو الشرط الرابع لسعد زغلول، ولم يبق إلا رئاسة وفد المفاوضات وهو موضوع الخلاف، ويرى سعد أن يكون من الوفد (الشرط الثالث)^(٣).

تشكل وفد المفاوضات الرسمية فى ١٩ مايو ١٩٢١، وبدأت المفاوضات (عدلى - كيرزون) فى ٢١ يوليو^(٤)، والواقع أن الحكومة الإنجليزية علقت الموضوع على رأى اللبى فى رغبات المصريين وفى إمكانية إلغاء الأحكام العرفية^(٥)، ولكن المفاوضات انتهت بالفشل، إذ سلم كيرزون إلى عدلى يوم ١٠ نوفمبر مشروع معاهدة إنجليزية أصرت فيه

(١) نفسه، ص ٢٦٢، ٢٦٣.

(٢) F.O. 407/189 No. 104 Allenby to Curzon, May, 10, 1921.

(٣) د. مصطفى النحاس جبر، ص ١٦٧، وانظر، د. حماده محروس إسماعيل : حوادث مايو ١٩٢١، ص ٣٩.

(٤) مصطفى النحاس، ص ١٩٠.

(٥) الأهرام فى ١٠/٨/١٩٢١.

بريطانيا على وجوب بقاء الاحتلال العسكرى ، وضمنت المشروع من الشروط ما يهدم معانى الاستقلال وينظم الحماية على مصر ، ووضع شئونها الخارجية تحت مراقبة المندوب السامى البريطانى وجعل شئونها الداخلية فى المالية والحقانية والجيش فى يدها ، وفصل السودان عن مصر^(١) ، وباختصار كان مشروع كيرزون قائما على أساس مقترحات ملنر^(٢) .

الواقع لم يتحد الساسة أصحاب الراى فى مصر فيما بينهم ، إنما كل منهم كان يعمل على انفراد ، وحتى أن عدلى أثناء مفاوضاته مع كيرزون ، نشر أعضاء البرلمان الإنجليزى أن الوزارة الحالية فى مصر تستعين بالأحكام العرفية ، وأن الوزارة امتنعت عن إجراء انتخابات لجمعية وطنية وتستعمل وسائل القوة والإكراه بما جعل المصريين يعتقدون أن الوزارة ووفدها المفاوض خاضعان لمراقبة الحكومة الإنجليزية ، وأن وضع معاهدة على هذا الأساس يجر البلاد إلى ثورة ، وأنه ليس هناك وسيلة لإجراء معاهدة إلا برفع الأحكام العرفية^(٣) ، ليس هذا فحسب ، بل لقد كانت الوزارة لا تتورع عن حد الاستعانة بالنفوذ البريطانى المستند على سلطان الأحكام العرفية ، حتى

(١) الرافعى : فى أعقاب الثورة المصرية - ثورة ١٩١٩ ، ج ١ ، دار ومطابع الشعب ، ط ٣ ، ١٩٦٩ ، ص ١٨ ، وانظر ، لويس جرجس : يوميات من التاريخ المصرى الحديث ١٧٧٥ - ١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨ ، ص ٣٦٣ .

(٢) د . عامم محروس ، ص ١٥٨ .

(٣) د . مصطفى النحاس جبر ، ص ١٩٣ .

لقد طلبت الحكومة المصرية من سلطات الاحتلال تطبيق الأحكام
العرفية ضد على فهمى كامل بسبب توقيعه على برفيقة بوصفه
رئيسا للحزب الوطنى إلى الخديو عباس المقيم فى تركيا ، وقد وافق على
ذلك " سكوت " الذى أخبر " كيرزون " بذلك (١) .

والاستقلال حق طبيعى للأمم لا يمكن التعاقد عليه ، وكل تعاقد من
جانب أمة على استقلال يقتضى مقابلة تمس الاستقلال ، ولو كانت إنجلترا
قد تعاقدت مع مصر على حماية ١٩١٤ لكان التعاقد اليوم على رفع
الحماية ، أما والحماية قد قامت بها إنجلترا منفردة وأبلغتها للحكومة
المصرية والدول ، فيجب أن يكون اعترافها بالاستقلال على هذا النحو
أيضا ، أى ببلاغ كالذى أعلنت به الحماية (٢) ، ولكن هذا هو منطق
القوة الاستعمارية .

على كل حال فإن نتيجة لكل تلك الأسباب تغير موقف دار الحماية
من وزارة عدلى ، وعلى الرغم من استعجال عدلى للقيام بالمفاوضات
مع إنجلترا ، فكان اللبى ينصح ببعض التأخير ، وكان يخشى من
الاضطرابات أثناء غياب المسئولين فى المفاوضات (٣) ، وعلقت جريدة
الأهرام على استشارة اللبى فى رغبات المصريين خاصة من حيث
إلغاء الأحكام العرفية (٤) .

(١) F.O. 407/190 , No. 62 , Scott to Curzon , Sept., 6 , 1921 .

(٢) د . أحمد زكريا الشلق ، ص ٨٩ ، ٩٠ .

(٣) Lord Lloyd : Egypt Since Cromer , Vol. 2 , London , 1934 , P. 44.

(٤) الأهرام فى ١٠/٨/١٩٢١ .

وتشير الوثائق البريطانية بأن السلطات الإنجليزية في مصر تبنت الرأي القائل بأن أي قرار لا يقوم على أساس القبول باستقلال مصر والحفاظ على الحماية هو بمثابة مخاطرة شديدة لقيام الثورة في مصر^(١)، ومع هذا فقد كان اللنبي مخالفا لرأي حكومته فيما يخص استقلال مصر وحمايتها^(٢).

والواقع أن الوزارة على الرغم من ضعفها أمام سلطات الاحتلال ، بل وقيامها بالعمل ضد مصلحة الشعب أحيانا كثيرة ولصالح الإنجليز في مصر ، إلا أنها سعت كثيرا لإلغاء الحماية الإنجليزية على مصر وإلغاء الأحكام العرفية .

وقد عانى المفاوضون المصريون كثيرا لما بذلوه من جهد عظيم، حتى لقد سقط رشدي باشا مشلولا في يوم ٢٠ أكتوبر ، أما عدلى فإن ما أصابه من ارتباك وحيرة جعله يشعر بضرورة استدعاء الأعضاء المنشقين على سعد إلى لندن لتحملهم المسؤولية معه .

ومع ذلك لم تكن المتاعب التي لقيها عدلى في مفاوضاته مع كيرزون في لندن بأقل مما تعرض لها في مصر ، فقد كان سعد زغلول يشن حملة رهيبية على عدلى وزملائه وعلى الوزارة البريطانية ، وكان يطوف بالمدن المصرية مهيجا الشعب ومشعلا نيران الثورة ومصطدما بالحكومة ، فقد كان سعد زغلول يخشى أن يصل عدلى إلى اتفاق مع الإنجليز يكبل به مصر في الأغلال ، لهذا لم يتأخر سعد في فضح

(1) F. O . 407/191 , No. 34 Allenby to Curzon , Nov. 17 , 1921.

(2) Lloyd : Op. Cit . , P . 61 .

محاولات الحكومة فى كل مناسبة ، وكان يقول على أعضاء الوزارة أنهم " صبيان" (١) .

وبالفعل وصلت مفاوضات عدلى مع الإنجليز إلى طريق مسدود، الأمر الذى أزعج سلطات الاحتلال فى مصر خاصة كبار الموظفين ورجال دار الحماية ، حيث كانت المخاوف من حدوث إضرابات مصرية من المحتمل أن يؤيدها البوليس وربما الجيش (٢) ، وقد أدى فشل مفاوضاته إلى استقالة وزارته فى ٢٤ ديسمبر ١٩٢١، وأعلن اللبى بصفته القائد العام للقوات البريطانية فى مصر لكل وكيل وزارة أو القائم مقامه بأن يؤدى فى الوزارة التابع لها جميع أعمال الوزير لحين تشكيل وزارة جديدة (٣) ، على الرغم من أن ذلك كان يجب أن يصدر من حاكم البلاد (فؤاد)، ولكن الواقع أن الحاكم الفعلى هو اللبى، فالإنجليز كانوا يسيطرون على جميع شئون البلاد الداخلية والخارجية بما فى ذلك تشكيل الوزارة .

وبسبب موقف سعد زغلول وأصحابه من الحكومة المصرية ، أكد اللبى على أهمية نفي سعد زغلول ، حيث كان يرى أن بقاء زغلول فى البلاد سوف يؤدى إلى اضطراب الأمن وعدم تقدم أى مفاوضات بل أكثر من ذلك نجد أن عدلى باشا أعرب عن رضائه عما أتخذ مع سعد زغلول وذلك من خلال حديثه مع أحد رجال دار الحماية (٤)، فسعد زغلول

(١) د . عبدالعظيم ، ص ٣٤٠ ، ٣٤١ .

(٢) F . O . 407/191 , Op. Cit. ,

(٣) فؤاد كرم ، ص ٢٢٤ ، وانظر ، لويس جرجس ، ص ٣٦٤ .

(٤) F . O . 407/199 No. 50 Allenby to Curzon , Dec. 23 , 1921.

لم ينس أن الأمة اختارته هو لزعامتها وليس عدلى ، فرأى عدم التعاون مع عدلى ولا بد من استقالته^(١) ، والواقع أنه رأى خطاى ، فالمصلحة واحدة وكان يجب التعاون بين الطرفين لمصلحة مصر

نجح المصريون بعد الثورة فى مواجهة بريطانيا حتى أجبروها على الاعتراف باستقلال مصر وحق ممارسة علاقاتها الخارجية، وإن كانت قد فشلت فى أن ترفض ادعاء إنجلترا حماية الأقليات ولم يكن للحكومة أى دور حيث جاء التصريح من جانب واحد أثناء غياب الوزارة .

وإذا كان الرأى أن وزارة عدلى ضعيفة ، وحتى لا نبالغ فى ذلك ، فقد نجد أن البعض يرى خلاف ذلك ، فعلى سبيل المثال ، د . محمد حسين هيكى الذى ألقى الضوء ناصفا إياها ، وهو أيضا معاصر لهذه الفترة يقول : " وتدل الوثائق التى نشرت من بعد عن هذه المفاوضات على أن موقف المفاوضين المصريين ، وموقف عدلى باشا خاصة ، كان موقفا وطنيا مشرفا بعيدا عن كل ضعف وعن كل طيش ، تسمه الحكمة ودقة المنطق وبراعة الحجة ، لكن أسرار المفاوضات كانت يومئذى كتمان شديد ، وكانت صحف المعارضة تصف المفاوضين تارة بالضعف والتراعى على ما يلقىة الإنجليز إليهم من فتات وتارة بالمهانة التى لا يرضى عنها الإنجليز معها بأن يصلوا معهم إلى غاية ما يمكنهم الوصول إليه"^(٢) .

(1) El good : Egypt and the Army, PP.114 - 116

(٢) د . محمد حسين هيكى : مذكرات فى السياسة المصرية ، ج ١ ، دار المعارف ، ١٩٧٧ ، ص ١٠٥ .

تصريح ٢٨ فبراير وإلغاء الحماية :

خلا مركز الوزارة بعد استقالة عدلى ، ولم يتقدم أحد لتشكيلها ، وكان لنشر مشروع كيرزون وتبليغ اللبى ورفض عدلى للمشروع أن انتشرت موجة من الاستياء ضد السياسة البريطانية ، فندد سعد زغلول بالمشروع ، ووقعت البلاد فى اضطراب شديد وعادت إليها القلاقل ، ونفى الإنجليز سعد زغلول مرة ثانية إلى جزيرة سيشل مع ثمانية من أصحابه ثم نقلوه وحده إلى جبل طارق^(١) ، واتهم عدلى وأصحابه أنهم مالتوا الإنجليز فى القبض على سعد وأصحابه ونفيهم^(٢) ، ويشير "لورد لويد" أن القبض على سعد وأصحابه كان سببا مباشرا فى تحقيق الهدوء فى مصر وذلك فى صالح بريطانيا^(٣) .

استدعى عبدالخالق ثروت لتشكيل الوزارة فرفض ، وبعد إلحاح عرض شروطا لقبوله الوزارة ، أولها إعلان إلغاء الحماية واستقلال الحكومة المصرية بشؤونها الداخلية، وإخراج المستشارين الإنجليز من وظائفهم^(٤) ورفع الأحكام العرفية والسعى من جانب الوزارة فى سحب

(١) الهلباوى ، ص ٢٦٥ ، وانظر ، د . عاصم محروس ، ص ١٦١ .

(٢) د . محمد حسين هيكل ، ص ١٢٦ .

(3) Lloyd : Op. Cit. , PP. 56 - 57 .

(٤) الهلباوى ، ص ٢٦٥ ، وانظر ، د . تيسير أبو عرجه : المقطم جريدة الإحتلال البريطانى فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ ، ص

كل ما أتخذ من الإجراءات بمقتضى الأحكام العرفية بما فى ذلك فك اعتقال المعتقلين وإعادة التبعيد^(١).

كان اللبى يرى أنه إذا قبلت إنجلترا شروط ثروت فإنه يستطيع إنشاء حكومة مسؤولة، فثروت وعدلى يمثلان السواد الأعظم من الرأى العام المصرى^(٢)، كما أن المساعدة التى يمكن أن تقدمها الوزارة المصرية سوف تعتمد أساسا على إلغاء الحماية، وإقامة نظام برلمانى رغم أن حكومة فؤاد كانت تعترض على قيام مثل هذه المؤسسات فى أعقاب توقيع المعاهدة^(٣).

هاجم الوفد هذه الشروط وتمسك بالجلاء وأصدر بياننا بهذا المعنى، واقتنع اللبى بأن شروط ثروت هى أقل ترضية للأمة المصرية فى ثورتها على الحماية وعلى الاحتلال، فتبادل الرأى مع حكومته فى

(١) ومن شروط ثروت : ١- تصريح الحكومة البريطانية بإلغاء الحماية .
٢- إعادة وزارة الخارجية . ٣- إنشاء برلمان من هينتين (نواب وشيوخ)
٤- رفع الأحكام العسكرية . ٥- حذف وظائف المستشارين ما عدا المالية
والحقانية يظان بعد ظهور نتيجة المفاوضات . للمزيد ، أنظر ، الراقى ، ص ٣٤ ، ٣٥ ، وأنظر ، مشرفه محمد أحمد المليجى : عبد الخالق ثروت ودوره فى السياسة المصرية ١٨٧٣ - ١٩٢٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٩ ، ص ٥٤ .

(٢) الأهرام فى ١٧ / ٢ / ١٩٢٢ .

(٣) F.O . 407/192 No. 30 Allenby to Curzon , Jan . 20 , 1922.

شأنها والموافقة على شروط ثروت وإعلان التصريح المعروف بتصريح
٢٨ فبراير ١٩٢٢ (١) .

من اللافت للنظر - رأى اللنبى - الذى كان مصرا على إتباع
سياسة لا يرى أفضل منها ، فهو مقتنع تمام الاقتناع بما كانت تعلنه
إنجلترا دائما وهو " تدريب المصريين على أن يحكموا أنفسهم " وأكثر من
ذلك ما نوهت عنه المقطم بأن اللنبى رأى أنه آن الأوان لإخراج هذا
الهدف إلى حيز التنفيذ (٢) .

الجدير بالذكر أن الإنجليز اضطروا إلى إصدار التصريح
اضطرابا ، ليتفادوا وضعا تصير فيه الحكومة مستحيلة (٣) ، أما الأثر
الأكبر لصدور التصريح فكان بسبب التهديد بمقاطعة التجارة
البريطانية لأن هذا التهديد أزعج أقطاب التجارة والصناعة ورجال
السياسة فى إنجلترا ، وخشوا إذا عمت حركة المقاطعة أن تصاب التجارة
والصناعة الإنجليزية بالبورار فى مصر .

الواقع أن اللنبى وحكومته قد تخيروا هذا التوقيت ، حيث أصبحت
مصر بلا حكومة (٤) وغياب سعد زغلول فى منفاه فكان التصريح بمثابة
إعطاء المصريين المعتدلين الفرصة لإقامة روابط الصداقة مع الإنجليز

(١) الرافعى ، ص ٣٥ ، وانظر ، د . عاصم محروس ، ص ١٦٨ ، ١٦٩ .

(٢) المقطم فى ٧ / ٢ / ١٩٢٢ .

(٣) د . تيسير أبو عرجه ، ص ٢٢٨ .

(٤) جاك بيرك ، ص ٦٠ .

للتوصل إلى معاهدة حرة بين الطرفين ، حسبما ورد فى التصريح^(١) ،
وبدا الطريق مسدودا أمام كل الحلول ، لذا كان التصريح من جانب
وأحد ، والمدعش أن الذى أعد هذا التصريح وكتب مسودته هو إسماعيل
صدقى^(٢) .

عاد اللبى إلى القاهرة يحمل هذا التصريح وعنوانه " تصريح
لمصر " وهو يتضمن إعلان الحكومة البريطانية انتهاء الحماية
والاعتراف بمصر دولة مستقلة ذات سيادة ، وإلغاء الأحكام التعريفية
بمجرد إصدار الحكومة المصرية قانون "التضمينات" ثم احتفاظ إنجلترا
بتولى المسائل الأربع المعروفة^(٣) .

وشن الوفد برئاسة سعد زغلول حملة شعواء على تصريح ٢٨
فبراير وزاد الحالة سوءا أنه صدر فى فترة إبعاد سعد ورفاقه فى
المنفى^(٤) ، وقد اعتبر سعد أن التصريح " نكبة وطنية " ^(٥) .

(1) J . Marlowe : Op. Cit. , P. 260 .

(٢) جاك بيرك ، ص ٦٠ .

(٣) المسائل الأربع هى :

١- تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية

٢- الدفاع عن مصر من كل إعتداء أو تدخل أجنبى

٣- حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات

٤- السودان .

انظر ، الرافعى ، ص ٣٥ - ٣٧ ، د . محمد حسين هيكل ، ص ١٠٧ ، أحمد

شفيق : الحوليات ، تمهيد ، ج ٣ ، ص ٥

(٤) ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٥١٤ .

(٥) محمد على علوبه ، ص ٢٥٢ .

مما لا شك فيه أن التصريح تضمن إلغاء الحماية وتأجيل الأحكام العرفية حتى تصدر الحكومة المصرية قانون التضمينات ، وتعتبر المرة الأولى منذ إعلان الحماية عام ١٩١٤ والتي وافقت فيها إنجلترا على إنهاء الحماية ، على الرغم من الجهود المصرية منذ ثورة ١٩١٩ ، بسبب تمسك إنجلترا بها ، فالغاء الحماية مع إعلان هذا التصريح يعتبر مكسبا لمصر ونجاحا للجهود الدبلوماسية المصرية مع الاستعمار الإنجليزي لأول مرة ، على الرغم من أن بيان الحزب الوطني عن التصريح يرى خلاف ذلك ، " أن التعبير بانتهاء الحماية معناه أن الحماية كانت شرعية إلى يوم إلغائها ، وأن إنجلترا كانت لها صفة شرعية في حكم البلاد" (١) .

وإذا كانت مصر قد كسبت شيئا وإن كان بسيطا من التصريح مثل إنهاء الحماية حتى وإن كانت غير شرعية ، إلا أن التحفظات التي فرضها الاستعمار تضمنت عدم زوال الحماية في مصر زوالا حقيقيا وهذا يدل على أن الحماية مازالت باقية ، رغم التمثيل السياسي في مصر بعودة وزارة الخارجية .

أما عن الأحكام العرفية لا تلغى إلا إذا صدر قانون التضمينات ، وهذا القانون يقصد به إقرار جميع الأعمال التي قامت بها السلطات العسكرية تنفيذًا للأحكام العرفية ، وأعلن الحزب أن التصريح لا يغير شيئا في الحالة التي كانت عليها المسألة المصرية قبل صدوره (٢) .

(١) الزافعي ، ص ٤٤ ، ٤٥ ، د . تيسير أبو عرجه ، ص ٢٢٨ .

(٢) نفسه .

تعددت الآراء حول التصريح : فيقول علويه : " وبرزت به مصر بشخصيتها الدولية وأصبح لها استقلال دولي ، كما أصبح لها وزارة خارجية مستقلة ، ولم يقل أحد أنه تحقيق لجميع آماني مصر وحقوقها ، وإنما هو بلا شك أساس لإيجاد الثقة بين الطرفين^(١) ، ولم يبد الشعب أي حماسة لهذا التصريح ، وأجلبت صحيفه الأمة بلهجة ساخرة ، على التهناني التي قدمت بهذه المناسبة ، وإذا كان التصريح مجرد خدعة من خدع التاريخ ، فإن أحدا لم يأخذه مأخذ الجد ، فيما عدا من اشتركوا في خلقه وتبويره^(٢) مع أن صحيفة المقطم اعتبرت التصريح فاتحة عصر جديد لمصر^(٣) .

أما الإنجليز الموجودون في مصر فقد أبدوا سياسة اللينى ورجعوا بالتصريح بصفته أهم تصريح يتعلق بالسياسة الإنجليزية في مصر منذ الاحتلال الإنجليزي لمصر^(٤) .

والسؤال ، هل الحماية ألغيت إلغاء فطينا مع تصريح ٢٨ فبراير؟ الواقع أن التحفظات الأربع قيدت التصريح وجعلته غير نافذ المفعول سواء بالنسبة للحماية أو الاستقلال ، فما زالت سلطات الاحتلال تتمتع بكل مزايا الحماية والاستعمار في مصر ، وإنما في الظاهر أنه أعلن إنهاء الحماية ، حيث ظهرت بعض بوادر الإلغاء في عهد وزارة ثروت الذي قام بإلغاء ما

(١) علويه ، ص ٢٠٤ .

(٢) جاك بيرك ، ص ٦١ .

(٣) المقطم في ١٧/٣/١٩٢٢ .

(٤) الأهرام في ٢١/١٢/١٩٢٢ .

كان معتادا في عهد الحماية مثل تعطيل المصالح الحكومية في عيد جلوس ملك إنجلترا وعيد ميلاده ، كما ألغيت وظيفة مستشار الداخلية وتوقف المستشار المالي عن حضور جلسات مجلس الوزراء^(١) .

جهود الحكومة نحو إلغاء الأحكام العرفية :

بعد صدور تصريح ٢٨ فبراير الذي بمقتضاه ألغيت الحماية البريطانية على مصر ، شكل ثروت الوزارة في أول مارس^(٢) ، وفي هذه الوزارة أعيدت وزارة الخارجية المصرية التي كانت قد ألغيت حين إعلان الحماية على مصر عام ١٩١٤^(٣) ، وطلب للنبي من حكومته أن يبلغ ممثلي الدول الأجنبية في مصر بأنه توقف عن القيام بأعمال وزير خارجية ، حيث تولاهما ثروت بنفسه ، وأبلغت وزارة الخارجية الجديدة معتمدى الدول في مصر خبر إلغاء الحماية، وأن العلاقات من الآن أصبحت مع وزارة الخارجية المصرية^(٤)، وفي ١٥ مارس ١٩٢٢ أعلن السلطان على الشعب أن مصر أصبحت أمام الرأي العام دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ، وأنه اتخذ لنفسه " لقب صاحب الجلالة ملك مصر"^(٥).

(١) مشرفه المليجي ، ص ٦٥ .

(٢) استمرت وزارة ثروت في الحكم حتى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ - فؤاد كرم ، ص ٢٢٩ .

(٣) د . محمد حسين هيكل ، ص ١٠٨ .

(٤) الأهرام في ١٧/٣/١٩٢٢ .

F . O . 407/192 No . 101 Allenby to Curzon , March , 4 , 1922

(٥) علوبه ، ص ٢٠٧ .

وضعت وزارة ثروت الجديدة نصب أعينها مهمة إلغاء الأحكام العرفية ، حيث ذكر ثروت في الكتاب الذى رفعه إلى الملك بقبول الوزارة : " وغنى عن البيان أن إنفاذ هذا الدستور يقتضى إلغاء الأحكام العرفية"^(١) .

قانون التضمينات :

هو إقرار الإجراءات التى اتخذتها السلطة العسكرية^(٢) ، وقد ظهر هذا القانون مع بداية المفاوضات الإنجليزية المصرية ، فالواقع أن السلطات الإنجليزية فى مصر كانت تخشى من رد فعل المصريين عما ارتكبه من تصرفات أثناء الحرب ، لذا أرادت أن تضمن أن كسل ما حدث فى عهد الحماية وفى ظل الأحكام العرفية كان صحيحا ، فوردت أول إشارة لذلك فى مشروع لجنة ملنر فى ١٨ أغسطس ١٩٢٠ إلى عدلى يكن لكى يبلغه إلى الوفد ، وأن تصدر الحكومة المصرية مرسوما يقضى باعتبار جميع الإجراءات التشريعية والإدارية والقضائية التى اتخذت بمقتضى الأحكام العرفية صحيحة^(٣) .

جاءت الإشارة إلى القانون واضحة تماما فى الخطاب الذى رفعه للنبي إلى السلطان فؤاد فى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ حيث ذكر فى البند العاشر : " إذا أبطأ أى سبب من الأسباب إنفاذ قانون التضمينات السارى

(١) الأهرام فى ١٩٢٢/٣/٢ ، فؤاد كرم ، ص ٢٢٩ ، مشرفه المليجى ، ص ٥٣

(٢) محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، ج ١ ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ ، ص ١١٠ .

(٣) الرافعى: ثورة ١٩١٩ ، ص ٤٧١ ، ٤٧٦ ، أحمد شفيق : الحوليات ، تمهيد

ج ٢ ، مطبعة شفيق باشا ١٩٢٨ ، ص ٨٢ ، ٨٣ .

على جميع ساكنى مصر والذي أشير إليه فى التصريح الملحق بهذا
فإنتى أود أن أحيط عظمتكم علما بأننى إلى أن يتم إلغاء الإعلان الصادر
فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ سأكون على استعداد لإيقاف تطبيق الأحكام العرفية
فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم
السياسية^(١).

وهكذا أصبحت العلاقة وطيدة بين صدور قانون التضمينات وبين
موافقة الإنجليز على إلغاء الأحكام العرفية ، حتى تضمن إنجلترا عدم
سوء العاقبة من المصريين بعد إلغاء الأحكام العرفية ، لذلك ربطت بين
إصدار الحكومة المصرية للقانون الجديد (التضمينات) مقابل إلغاء
الإعلان القديم (الأحكام العرفية) .

لهذا كانت المعارضة واضحة فى مصر على موقف الإنجليز
الداعى إلى ربط الإلغاء إلى إصدار قانون للتضمينات ، وظهرت المقالات
الساخطة والرافضة للمنطق الإنجليزى ، أنه يجب أن لا يكون الإلغاء
مرتبطا بأى شرط آخر حتى لا يمس بكرامة واستقلال مصر وحرية
أبنائها^(٢) .

أما عن الحكومة فقد أشار ثروت إلى جدية حكومته فى السعى إلى
إلغاء الأحكام العرفية مهاجما المعارضين لسياسة وزارته بقوله : " ليس
منا من لا يرغب فى إلغاء الأحكام العرفية " ، كما أشار إلى أن ذلك
لا يمكن إتمامه إلا بعد إصدار قانون التضمينات ، وأن الذين يرفضون ذلك

(١) الرفاعى : فى أعقاب الثورة ، المرجع السابق ، ص ٣٩ .

(٢) المقطم فى ١٩٢٢/٣/٧ ، الأخبار فى ١٩٢٢/٣/٢٧ .

يعملون على عرقلة مساعي الحكومة في ذلك^(١) ، فقد أُلِف ثروت وزارته في الوقت الذي كان فيه سعد ورفاقه في طريقهم إلى المنفى (إلى سيشل) ، كما لم يظفر ثروت بتأييد الشعب ، ومن هنا ، ومعروف ما بين سعد وثروت من الخصومة منذ أن كان ثروت وزيراً للداخلية في وزارة عدلى ، وهو المسئول عن حوادث الضغط التي وقعت ضد سعد وأنصاره^(٢) ، ليس هذا فحسب ، فأحكام النفي والإبعاد والاعتقال التي قامت بها سلطات الاحتلال إنما هي أوامر إدارية في ظل الأحكام العرفية ، وأن السلطة التي أصدرت مثل هذه العقوبات إنما هي سلطة أجنبية ليس لها حق السيادة في البلاد .

لذا ظهرت الانتقادات الرافضة في البلاد بشأن قانون التضمينات الذي ليس من حق الوزارة إصداره ، ولكنه حق من حقوق الأمة المصرية ممثلة في برلمانها المقبل^(٣) ، فالقانون سوف يصدر أولاً ، ثم تلغى الأحكام العرفية .

استمرت حكومة ثروت نحو إصدار قانون التضمينات حيث اتصلت بالدول المعنية بذلك خاصة الدول صاحبة الامتيازات الأجنبية في مصر ، وبريطانيا صاحبة الدور الأكبر في سبيل إصدار القانون ، ومع هذا هاجم البعض الحكومة لاعتقادهم أن القانون أصدرته الوزارة بالفعل ، وأنها

(١) F O . 407/193 No. 11, Scott to Curzon , 1/4/1922 . .

الأخبار في ١٩٢٢/٣/٢٨ ، مشرفه المليجي ، ص ٥٨ .

(٢) الرافعي ، ص ٥٢ ، ٥٣ .

(٣) الأخبار في ١٩٢٢/٩/١١ ، ٦/٢ .

كتمت على هذا القانون الذي يمثل خطرا كبيرا على مستقبل البلاد^(١)، وفي المقابل أصبحت بريطانيا أكثر جدية نحو إلغاء الأحكام العرفية ، خاصة مع ظهور كثير من حوادث الاغتيال السياسى ضد الشخصيات الإنجليزية ، مما أخرج الحكومة المصرية التى ألفت عليها بريطانيا المسئولية الكاملة ، خاصة وزارة الداخلية ، رغم وضع الأحكام العرفية موضع التنفيذ^(٢) ، حيث حظر الاجتماعات وتكلم الصحف ، حتى الزعماء صادرت السلطة أموالهم^(٣) .

كانت فجوة الخصومة بين وزارة ثروت والحركة الوطنية الممثلة فى سعد وصحبه كبيرة ، ومع ذلك وفقت وزارة ثروت فى وضع قانون التضمنات تمهيدا لإلغاء الأحكام العسكرية ، فقد جاء فى كتاب الاستقالة الذى قدمه ثروت إلى الملك فؤاد فى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ : "أما ما يتعلق بإلغاء الأحكام العرفية فقد وفقت الوزارة فيه أيضا ، إذ اتفق على قانون "إقرار الإجراءات العسكرية " الذى أشرط لإلغائها ، وأصبح ذلك مرهونا بإرادة حكومة جلالتمكم " وجاء أيضا أنه ألغيت وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة^(٤) ، وهذا مع حدوث بعض الخلافات حول بعض ألفاظ

(١) F. O. 407/194 No. 45 Curzon to Allenby, Aug. 10, 1922.

(٢) F. O. 407/190 No. 20 Allenby to Balfour, July, 18, 1922.

(٣) الأخبار فى ١٠/٤/١٩٢٢ .

(٤) فؤاد كرم ، ص ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، وانظر ، أحمد شفيق : الحوليات ، تمهيد ، ج

٣ مطبعة شفيق باشا ، ١٩٢٨ ، ص ٣٦١ .

نصوص القانون وقد تم تعديلها بما يتفق ومصالح بريطانيا وعدم الإضرار بهذه المصالح^(١).

من الواضح أن هناك رضا بين اللنبي والوزارة المصرية ، ويتضح ذلك من خلال التوصل إلى حل للقضية المصرية (رفع الأحكام العرفية) ، وبالرغم من ذلك لم يتم تنفيذ ما توصل إليه الطرفان ولعل السبب في ذلك يرجع إلى خوف بريطانيا من مزيد من الاضطرابات والهيّاج والعنف حيث كثرت في هذه الآونة الاعتداءات على الأجانب خاصة الإنجليز ، وقد أدى ذلك إلى زيادة الاضطهاد ضد الوطنيين ، هذا بجانب المعارضات التي سبق أن أوضحناها ضد صدور هذا القانون .

أتمت اللجنة الحكومية إعدادها لمشروع الدستور في ٢١ أكتوبر^(٢) ، وخلال هذه الفترة الأخيرة من حكم ثروت ظهرت الدعوة لتمثيل مصر في مؤتمر لوزان ، وقد أراد ثروت أن يمثل مصر في المؤتمر تمثيلاً رسمياً ، وأن تتنازل تركيا عن حقوقها السابقة في مصر والسودان ، ولكن سقوط وزارة ثروت في ٢٩ نوفمبر أوقف هذه المهمة^(٣) ، كما أنها لم يقدر لها أن تصدر الدستور ودون أن تمس مشروعه بأيّة تعديلات ، وقد

(1) F . O . 407/195 No. 61 Curzon to Allenby, Nov. 7 , 1922 .

(٢) فواد كرم ، ص ٢٣٣ ، ٢٣٥ .

(٣) إنعقد مؤتمر لوزان خلال الفترة من أكتوبر ١٩٢٢ حتى يولية ١٩٢٣ ، أنظر ،

الرافعي : في أعقاب الثورة ، ص ٦٢ - ٧١ ، د . عبدالعظيم رمضان ، ص

٤٠٧ .

- F . O . 407/195 No. 104 , Allenby to Curzon. , Dec . 1 , 1922

استمرت الوزارة الجديدة فى تحقيق ما أقدمت عليه الوزارة السابقة لها فى محاولات رفع الأحكام العرفية .

الجدير بالذكر أنه مع بداية عهد نسيم وصلت دعوة رسمية لحضور مؤتمر لوزان ، وسعت الحكومة للحصول على هذه الدعوة لدى الدول ذات الشأن ، ولكنها لم توفق ، ولم يقبل البروجرام الذى قبلت هذه الحكومة أن تدخل المؤتمر على مقتضاه^(١) .

وفى ١٢ يناير ١٩٢٣ أعلنت الحكومة المصرية أن المفاوضات جارية^(٢) ، وفى نفس الوقت رفضت الاشتراك مبررة ذلك بأنه لم يرسل إليها دعوة للاشتراك فى المؤتمر ، وأن وزارة الخارجية سعت ولم توفق ، وأن المؤتمر لم يقبل البرنامج الذى أعدته الحكومة^(٣) .

ولكى تصل الحكومة إلى تحقيق أغراضها الممثلة فى رفع الأحكام العرفية ، فقد كان من الطبيعى أن يكون قانون التضمينات داخلا فى إطار عملها ، وتوالت الأحداث حيث بدأت تظهر فى الصحافة المصرية ما يثير الرأى العام المصرى ، فقد كان نقد الأهرام لهذا القانون : أن الأشخاص الذين صدرت فى حقهم أحكام من المحاكم العسكرية البريطانية يعتبرون كأنهم سلموا إلى الحكومة البريطانية ، وعلى ذلك فلا يمكن التصرف بشأنهم ، أو إصدار عفو عنهم إلا بعد أخذ رأى الحكومة البريطانية ، وكيف أن القانون بذلك وضع مضير هؤلاء فى يد بريطانيا لا فى يد

(١) فؤاد كرم ، ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ .

(٢) أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٣٧٢ .

(٣) محمد شفيق غربال ، ص ١٢٠ .

الواقع أن وزارة نسيم لم تغير شيئاً من الوضع الذي كان يتحكم فيه المطالبة بالاستقلال^(١) ، وأن الوزارة لم تستطع وقف تطبيق الأحكام العرفية ، وذلك لسببين :

الأول : تصريح رئيس وزراء إنجلترا الذي ألقاه في مجلس العموم البريطاني بأن وقف تطبيق الأحكام العرفية مشروط بتنفيذ بنود تصريح ٢٨ فبراير ، مما زاد من تعقيد الموقف .

الثاني : أن حكومة نسيم أرجأته لحين صدور قانون التضمينات ، مما جعل الأمة تطالب بإرجاء مناقشة هذا القانون حتى يتم انعقاد البرلمان^(٢) ، فقد جاء في كتاب استقالة الوزارة في ٥ فبراير ١٩٢٣ : " أما قانون التضمينات التي علقت الحكومة الإنجليزية رفع الأحكام العرفية عليه ، والتي تثن منها البلاد منذ تسع سنوات شاكية آلامها وشدة وطأتها كل هذا الزمن فقد تباحثنا أيضا فيه وطلبنا لإقراره من الكفالات والتضمانات ما يحفظ حقوق البلاد من الوجهتين المدنية والجنائية وقد خطونا في هذا السبيل خطوات واسعة ، ولكننا وقفنا وسط الطريق لاستطلاع رأى الحكومة الإنجليزية فيما حددنا من للطلبات الخاصة بحفظ حقوق مصر ، ذلك من جهة ، وعدم إتمام البحث من جهة أخرى^(٣) ، وأن

(١) جاك بيرك ، ص ٦٠ .

(٢) عادل إبراهيم الطويل ، ص ١٤٦ .

(٣) فؤاد كرم ، ص ٢٣٩ ، أحمد شفيق : المرجع السابق ، ص ٤١٩ .

هذه الوزارة كانت ضعيفة لأنها وزارة رجعية بطبيعتها تأليفها وكان الوفد الذي يؤيدها متهما بالتطرف فلم يقو على تقويتها^(١).

الدور النهائي لسياسة الحكومة المصرية نحو إلغاء الأحكام العرفية :

استقالت وزارة نسيم في ٩ فبراير ١٩٢٣ ، وبسبب التطبيق الصارم للأحكام العرفية رفض عدلى منصب رئاسة الوزارة ، وجاءت وزارة يحيى إبراهيم باشا في ١٥ مارس ، وقد أعلن أنه بمساعدة دار الحماية يمكن التغلب على المعارضة لإصدار الدستور وقانون التعويضات^(٢) الذي لا يقل أهمية عن إصدار الدستور^(٣) ، هذا من وجهة النظر الإنجليزية طالما عاد عليهم هذا القانون بما يريدون من أموال وتعويضات .

أما الملك فقد كان يرى إمكانية مع يحيى إبراهيم لاعتقاده بإمكان السيطرة عليه أكثر من أى سياسى بارز آخر ، ووافق الإنجليز على هذا الترشيح لأنه يخرجهم من مأزق بقاء البلاد بدون وزارة^(٤) ، وبالتالي فهي وزارة ضعيفة موالية تماما للإنجليز والقصر ، وقد تم تأليفها بدون برنامج محدد^(٥) .

(١) د . محمد حسين هيكل ، ص ١٢٣ ، ١٣٤ .

(٢) فؤاد كرم ، ص ٢٤٣ .

- F.O. 407/196 No.134 Curzon to Allenby , March 13 , 1923 .

(3) O p. Cit. , No. 88 , Feb. 17 , 1923 .

(٤) د . تيسير أبو عرجه ، ص ٢٣٧ .

(٥) لويس جرجس ، ص ٣٧٤ ، ٣٧٥ .

الجدير بالذكر أن قانون التعويضات وضع لمراعاة مصالح الموظفين الإنجليز الذين نالوا تعويضات سخية وكثيرة مع تغيير وضع مصر السياسى ، الأمر الذى أدى إلى تسابق الموظفين الإنجليز نحو ترك الخدمة للحصول على التعويض السخى ، وتعلق جريدة الأهرام على ذلك بأن القانون مجحف بالميزانية المصرية^(١) .

فى ٣ أبريل ١٩٢٣ صدر مرسوم ملكى بإصدار مشروع الدستور وبالفعل ألفت الوزارة لجنة لوضع هذا المشروع وقانون الانتخاب ، وعهد برئاستها إلى حسين رشدى ، وتألقت اللجنة من ثلاثين عضوا من رجال السياسة والدين والمفكرين والقانون والعلماء ورجال المال والتجارة ، وأطلق على اللجنة اسم " لجنة الثلاثين " ، وسماها سعد زغلول " لجنة الأشقياء"^(٢) ، فالوفد والحزب الوطنى لم يكونا ممثلين فيها ، وكان الاقتراح أن يتم وضع الدستور عن طريق جمعية تأسيسية وطنية تمثل الأمة المصرية ويكون أعضاؤها من مختلف الهيئات والطبقات ، ولكن الملك رفض هذا الاقتراح^(٣) فقد كان يرى أن الفرصة الوحيدة للمصريين فى المفاوضات هى التعاون مع الإنجليز^(٤) .

(١) الأهرام فى ٦/٢٠ ، ٢٨ ، ٧/ ١٩٢٣ .

(٢) دار الوثائق القومية ، مجلس الوزراء ، محفظة رقم ٥ مجالس نيابية ، الوقائع المصرية فى ٦/٤/١٩٢٣ ، ٥٠ ، عاما على ثورة ١٩١٩ ، ص ٥٣٤ ، علوبه ، ص ٢٥١ .

(٣) دار الوثائق القومية ، مجلس الوزراء ، محفظة ٦ ، وثيقة بدون ، وانظر ، الرفاعى ، ص ٥٢ .

(٤) F . O . 407/197 No. 70 Scott to Curzon , Sept. 14 , 1924 .

فى رسالة من كيرزون إلى النبى يتساءل فيها عن إمكانية إطلاق سراح سعد زغلول من جيل طارق لأنهم لا يستطيعون الاستمرار فى إبعاده إلا بناء على الاستمرار فى الأحكام العرفية^(١) هذا بالإضافة إلى ثورة الشعب . وفى ٣٠ مارس أفرج عن سعد زغلول ، وتلا ذلك الإفراج عن المعتقلين من أعضاء الوفد فى أبريل ، وفى ١٩ أبريل صدر الدستور فى ١٧٠ مادة ، وفى ٣٠ منه صدر قانون الانتخاب^(٢) ، وكانت هناك بعض الآراء بوجوب استبدال الإدارة العسكرية فى مصر بمنصب سياسى^(٣) ، وطالبت الصحف بتغيير سياسة النبى نحو الوفد وسعد بعد الإفراج عنه^(٤).

قررت المادة ١٥٥ من الدستور أنه لا يجوز تعطيل حكم من أحكامه إلا أن يكون ذلك وقتياً فى زمن الحرب أو فى أثناء تطبيق الأحكام العرفية، فكان لابد من صدور قانون ينظم الأحكام العرفية المصرية ، ويبين الأحوال التى يجوز أن تعلن فيها ، ومدى سلطة الحكومة فى ظلها ، وكان يجب أن لا يصدر القانون إلا بعد انعقاد البرلمان ليضع الأحكام التى تنظم حقوق الأفراد ، ولكن الوزارات بادرت إلى إصدار هذا القانون فى ٢٢ يونية ١٩٢٣ ، وهو يقضى بأنه يجوز إعلان الأحكام العرفية كلما تعرض النظام العام فى القطر المصرى للخطر ، ويكون إعلان الأحكام العرفية وإلغائها بمرسوم .

(١) O. 407/196 No. 88 Curzon to Allenby, Feb. 17, 1923.

(٢) الرافعى ، ص ٩٦ ، ٩٧ .

(٣) الأهرام فى ١٩٢٣/٤/٦ .

(٤) نفسه فى ١٩٢٣/٤/٣ .

والواقع أن هذا القانون زاد من اختصاص السلطة القائمة على الأحكام العرفية ، بل ووضع في يد الحكومة سلطة لا حد لها تتضاءل في ظلها الحريات والضمانات التي كفلها الدستور للمصريين ، وتشمل تفتيش الأشخاص والأماكن ومراقبة الصحف والبريد والتلغراف والتليفون ونفى الأشخاص ومنع الاجتماعات العامة ، ومن ثم قبول بالاستتكار .

جرت المفاوضات بين الحكومة المصرية ودار المنسوب السامى البريطانى لرفع الأحكام العرفية فتم الاتفاق بينهما على أن تصدر الحكومة المصرية أولا القانون المعروف بقانون التضمينات^(١) . حيث صرح عقب توليه الرئاسة بأنه لم يراجع قانون التضمينات ولكن للنسبى وعده بالمساعدة، واعتمدت وزارة يحيى إبراهيم فى إصدار قانون التضمينات على مساعدة النسبى^(٢) ، والواقع هو تدخل النسبى فى كيفية إخراج القانون لصالح الإنجليز قبل صالح مصر ، فالقانون يقضى بإجازة كل ما قامت به السلطة العسكرية البريطانية من إجراءات إدارية وقضائية وتشريعية مدة الأحكام العرفية ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

إن علاقة قانون التضمينات بإصدار الدستور والأحكام العرفية : يرى أن أعظم وسيلة تتطوى على الحكم هى نشر مشروع قانون التضمينات مع الدستور فى وقت واحد ، لأنه إذا انتظرت الوزارة لكى تعترض هذه التدابير على البرلمان الجديد ، فإن معنى هذا أن البرلمان

(١) الرافعى ، ص ١٠٠ ، ١٠١ . وانظر ، لويس جرجس ، ص ٣٧٦ .

(٢) الأمرام فى ١٦ / ٣ / ١٩٢٣

يدرس هذه المسائل والبلاد تحت الأحكام العرفية ، وهذا غير مناسب رغم تعهد بريطانيا بتوقف الأحكام العرفية أثناء الانتخابات^(١) .

وليس أدل على استمرار ارتباط الحكومة المصرية بالإنجليز ، أن مجلس الوزراء شكل لجنة من ثلاث وزراء عهد إليهم بمهمة فحص القانون وإيداء ملاحظاتهم عليه ، وأن المسيو " بيولاكازالى " المستشار الملكى والعضو فى اللجنة التشريعية لوزارة الحقانية أعلن أن المشروع سيحال إليه لوضع صيغته النهائية ورفعها إلى مجلس الوزراء^(٢) .

ومع قرب صدور القانون كثرت الآراء والتخمينات حول الخلافات الناشئة بين الحكومة المصرية وبريطانيا بشأن مسألة المعتقلين والأراضى التى استولت عليها السلطة العسكرية ، وأن تضمن بريطانيا لكل تعويض أو إلزام تنص به المحاكم لأحد من رعايا الأعداء^(٣) . وأن مسألة المعتقلين ، فعلى الحكومة أن تعين خبراء قضائيين مصريين مع الخبراء الإنجليز لإعادة النظر فى البحث فى الأحكام التى أصدرتها المحاكم ضد المصريين لأنها صادرة عن محاكم عسكرية ، أما مسألة الأراضى يجب البت فيها فى أقرب فرصة لأنها مسألة تمس السيادة المصرية^(٤) ، فعلى سبيل المثال نجد أن الأمير عمر طوسون أحس بخطورة قرب صدور القانون فأرسل إنذارا إلى رئيس الحكومة المصرية

(١) أحمد شفيق ، ص ٤٨٥ .

(٢) الأوامر فى ١٩٢٣/٤/٤ .

(٣) F.O . 407/196 No. 182 Allenby to Curzon , June , 16 , 1923 .

(٤) المقطم فى ١٩٢٣/٧/٤ ، الأخبار فى ١٩٢٣/٧/٥ .

ونظيره الإنجليزى معلنا احتفاظه بكل حقوقه القانونية تجاه الأراضى التى استولت عليها السلطة العسكرية ، وعدم تنازله لأى جهة أخرى ، وأن أى ضرر سيقع عليه فالمسئولية سوف تقع على الحكومتين^(١) .

على كل حال صدر قانون التضمينات فى يوم ٥ يوليو ١٩٢٣ ، حيث اجتمع مجلس الوزراء فى نفس اليوم وأقر الوثائق الآتية:

١ - مشروع قانون التضمينات كما حصل الاتفاق عليه بين الوزراء ودار المنسوب السامى .

٢ - مشروع قرار لوزير الحقانية بتأليف لجنة للنظر فى المقترحات الخاصة بالعفو عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية التى انعقدت بمقتضى الأحكام العسكرية البريطانية

٣ - مشروع مذكرة سياسية أعدت لإرسالها من وزير الخارجية إلى ممثل الدولة البريطانية فى مصر مضمنة الإيضاحات والتصريحات التى يقصد منها تفسير وتكميل الوثيقتين المتقدمتين .

واضطلع مجلس الوزراء على مشروع الرد البريطانى على المذكرة المتقدمة ومشروع الإعلان الذى سيصدر من السلطة العسكرية بإلغاء الأحكام العرفية^(٢) .

(١) المقطم فى ١٩٢٣/٧/٥ .

(٢) الوقائع المصرية ، عدد ٦٧ غير إعتيادى فى ١٩٢٣/٧/٥ ، وانظر ، الرفاعى ، ص ١٠٠ ، ١٠١ .

وبما أن الحكومة المصرية أصدرت قانون التضمينات المتعلقة بجميع التدابير التي اتخذت بمقتضى نظام الأحكام العرفية المعلنة فى ٢ نوفمبر ١٩١٤ ، فقد أعلن اللبى إلغاء الأحكام العرفية فى ٥ يوليه ١٩٢٣^(١) بشرط أن تستمر مع ذلك السلطات العسكرية خاصة الحارس الرسمى لأموال الأعداء على مباشرة الحقوق التى خولتهم إياها الإعلانات المختلفة المتعلقة بتنفيذ معاهدات الصلح فيما عدا الحقوق الجنائية وذلك إلى أن تتم التدابير المقررة فى تلك الإعلانات^(٢) .

وتص الوثائق المرافقة لقانون التضمينات على حرمان المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية البريطانية لجرائم سياسية حق العفو أو تعديل العقوبات الصادرة عليهم إلا إذا طلبته لجنة مؤلفة من المستشار القضائى رئيسا (وكان بريطانيا) ووكيل محكمة الاستئناف الوطنية وكان إنجليزيا أيضا ، ومستشارين مصريين بمحكمة الاستئناف^(٣) واشترط أن جميع القضايا المنظورة فى جلسات المحاكم العسكرية يستمر السير فيها أمامها إلى النهاية ويكون لها ما يترتب عليها من النتائج^(٤) ، وبالرغم من ذلك جاء فى تقرير المندوب السامى أنه فى حالة إلغاء الأحكام العرفية سوف

-
- (١) دار الوثائق القومية ، محفوظات مجلس الوزراء ، نظارة الخارجية ، محافظة ١/ب ، وثيقة بدون ، وانظر ، المقطم فى ١٩٢٣/٧/٦ .
- (٢) محفوظات مجلس الوزراء ، المحافظة السابقة ، من اللبى الفيلد مارشال والقائد العام لقوات حضرة صاحب الجلالة البريطانية فى القطر المصرى .
- (٣) الرافعى ، ص ١٠١ .
- (٤) محفوظات مجلس الوزراء ، محافظة ١/ب ، الوثيقة السابقة ، وانظر ، المقطم ، العدد السابق ، الوقائع المصرية ، العدد السابق .

يطلق سراح ٢٨٠ شخصا من الذين صدرت في حقهم أحكام من تلك المحاكم ، بل مطالب بإلغاء الأحكام التي صدرت بسبب أعمال عدائية ، أما الأحكام التي صدرت بشأن محاولة الاغتيال فقد تقرر أن تبقى أحكامها سارية في أغلبها^(١) ، وبذلك فإن التصريح بإلغاء الأحكام العرفية أعلن في نفس اليوم الذي أصدرت فيه الحكومة المصرية قانون التضمنات (٥ يوليه)^(٢) .

وقد جاء في قانون التضمنات : " أن المعنى المقصود فى هذا القانون من عبارة " بمقتضى الأحكام العرفية " هو " تحت السلطة الصريحة أو الضمنية للقائد العام للقوات البريطانية فى القطر المصرى فى خلال المدة من ٢ نوفمبر ١٩١٤ إلى تاريخ العمل بهذا القانون " ويتناول وصف " سلطة عسكرية " كل مجلس عسكرى ، أو محكمة عسكرية ، أو لجنة أو مجلس تحكيم أو أية هيئة أخرى مماثلة لما ذكر مما انعقد أو أنشئ بموجب الأحكام العرفية ، وكذلك كل موظف أو فرد تصرف بمقتضى الأحكام المذكورة .

وجاء فى مشروع المذكرة التى رفعها وزير الخارجية إلى اللورد اللنبى : " ليس لدى الحكومة المصرية اعتراض على أن التدابير المتخذة بمقتضى الأحكام العرفية لأجل مراقبة أموال الأعداء وتطبيق بعض أحكام

(١) F. O. 407/197 No. 22 Allenby to Curzon , July , 7 , 1923 .

(٢) محافظة ا/ب ، السابقة ، وثيقة بدون ، وانظر ، د . محمد حسين هيكل ، ص

معاهدات الصلح المتعلقة بالأموال المذكورة يستمر العمل بها في مصر،
كما كان الحال في الماضي طبقاً للأحكام العرفية .

أما عن نص الإعلان عن إلغاء الأحكام العرفية فهو : " بما أن
حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر قد أصدرت قانون تضمينات
متعلقاً بجميع التدابير التي اتخذت بمقتضى نظام الأحكام العرفية المعلنة
في ٢ نوفمبر ١٩١٤ (١) .

على أن إلغاء الأحكام العرفية استبقى المحكمة العسكرية التي كانت
قائمة تحاكم من اقترفوا جرائم معينة ضد القوات البريطانية ، وكانت
آخر هذه القضايا المنظورة قضية أتهم فيها " سيد أفندي محمد " صاحب
بعض المدارس الأهلية ومديرها ، وقد نشرت " السياسة " مقالا وجهت
فيه النقد لوزارة المعارف المصرية ، لأنها لا تشرف الإشراف الكافي
على التعليم الحر ، وقد تم استدعاء وزير المعارف (د . محمد حسين
هيكل) أمام المحكمة العسكرية وسئل عن ذلك ، حيث أنهى الموضوع .
لم يكن إلغاء الأحكام العرفية وإصدار قانون التضمينات ليعفى
المصريين ويعفى الصحافة المصرية من الكلام في مسألة أخرى ،
فكيف وقد ألغيت الأحكام العرفية وبدأت الحكومة تنظم الإجراءات تمهيدا
للانتخابات ويبقى سعد ومن معه في المنفى ، لقد تم نفيهم بمقتضى الأحكام
العرفية التي زالت ولهم حق الانتخاب كباقي المصريين فلا مفر من

(١) الوقائع المصرية ، العدد السابق ، وانظر ، الرافي ، ص ١٠٣ ، ١٠٤ .

عودتهم لوطنهم تحقيقا لما كفله الدستور من أنه لا يجوز نفي مصرى
من مصر^(١) .

والسؤال الآن ، ما هو سبب ربط الإنجليز بين قانون التضمينات
وإلغاء الأحكام العرفية؟

(التضمينات : إقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية
السارى على جميع ساكنى مصر) ، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك .

السبب هو رغبة إنجلترا فى تأمين ظهرها فى المستقبل دفاعا عن
نفسها لما قد يحدث بسبب تصرفاتها أثناء الحرب هذا من جانب ، ومن
جانب آخر امتصاص قدر من الغضب الشعبى من القانون ، وبالرغم من
المعارضة الوطنية إلا أن دار المنسوب السامى أعلن أن الهدوء والنظام قد
يتحسن^(٢) .

وفى هذا المجال يوضح لويس جرجس ، أن قانون التضمينات هو
ما يعنى حرمان المصريين من طلب تعويضات عن الأضرار التى لحقت
بهم بسبب الأحكام العرفية ، مع إبقاء الأراضى التى استولت عليها
السلطة على حالتها حتى الفصل فى أمرها فى مفاوضات بين الحكومتين^(٣)
أما عن الموقف العام فى مصر تجاه مسألة التضمينات والأحكام
العرفية فقد كان أهم معارض لهذا الحدث هو " الوفد " الذى أتتهم

(١) د . محمد حسين هيكل ، ص ١٤٠ ، ١٤١ .

(٢) F . O . 407/197 No. 33 Allenby to Curzon July , 15 , 1923 .

(٣) لويس جرجس ، ص ٣٧٧ .

الوزارة بأنه ليس لها أية صفة تمثيلية للأمة المصرية ، وأن الإنجليز هم الذين اختاروا هذه الوزارة ، فمن ثم كل ما قامت به هذه الوزارة باطل^(١) ، وهذا " حمد الباسل " الذى أفرج عنه منذ أقل من شهرين (وهو أحد أعضاء الوفد البارزين) قد هاجم الحكومة بأنها دبرت هذا القانون فى الخفاء ، وأن ما جاء فى القانون من تعهد الحكومة باحترام الحالة الفعلية هو تعهد باحترام الغاصب الإنجليزى ، وأن الوفد يعلن بطلان هذا الاتفاق^(٢) .

كما احتجت الأحزاب المصرية بجانب الوفد على القانون ، خاصة الحزب الوطنى الذى اعتبر القانون كارثة أصابت البلاد ، كما وصفت الوزارة المصرية بالرجعية^(٣) ، كما سجل رجال الدين احتجاجهم على القانون ومدى ارتباطه بالأحكام العرفية ، وأشاروا إلى أنها بالرغم من الإلغاء إلا أنها مازالت باقية ، فما يخص الأمن والتدخل فى حرية الشعب المصرى لم يبلغ حتى حل محله قوانين أخرى مثل قانون الاجتماعات وقانون الحكم العرفى المصرى ، وقانون التضمينات^(٤) .

أما عن الحكومة موضوع البحث فإنها هى التى قامت بذلك وهى راضية تمام الرضا باعتبار أن ذلك حقق لها كثير من المكاسب خاصة الهدوء والاستقلال ، وأنها قد ظفرت من الاستعمار بما يهين

(١) الأخبار فى ١٥/٧/١٩٢٣ .

(٢) أحمد شفيق ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ .

(٣) الأخبار فى ٩/٧/١٩٢٣ .

(٤) نفس الدورية فى ١١/٧/١٩٢٣ .

لها ذلك مثل الدستور وإلغاء الأحكام العرفية على الرغم من أن قانون التضمينات مساو له .

وتشير الأهرام في ذلك بأن الحكومة طلبت إلى الشعب بأن يعمل على التعاون معها من خلال تمسكه بأسباب النظام والظهور بالمظهر الذى يليق بكرامته وعزته^(١) .

يلاحظ تعنت السياسة البريطانية وذلك لضمان استمرارها فى مصر، سياسة بطيئة ، سياسة الاستعمار المسيطر ، ولم يكن أمام الحكومة المصرية سوى قبولها ، للحصول على أدنى حق من حقوق مصر ، إلا أن المواجهة المصرية خاصة الشعبية كان لها دور كبير فى الضغط على الإنجليز وإجبارهم على إصدار تصريح ٢٨ فبراير والقوانين التالية له فيما بعد ، وإن دل هذا على شئ فإتما يدل على يقظة الشعب المصرى ونمو وعيه وهذا ليس بجديد عليه .

يمكن القول أن محاولات بريطانيا قد فشلت أمام صمود الشوار والزعامة الوطنية من أجل الحقوق المصرية ، ولم تنجح بريطانيا فى تنظيم الحماية على مصر واستمرارها كما أرادت ، ولم تجد مفرًا من تغيير سياستها وأن تكون دقيقة فى حساباتها مع المصريين ، فنتج عن ذلك ضرورة إخراج سياسة المفاوضات ، ولولا الانقسام بين قيادات الوفد المصرى لما نفذت بريطانيا إلى تحقيق ما تريد فى إعطاء مصر استقلالها ناقصًا وإنهاء الحماية من خلال تصريح ٢٨ فبراير .

(١) الأهرام فى ٢١/٥/١٩٢٣ .

مما سبق يتضح أن عدد الوزارات التي تولت الحكم خلال فترة الدراسة التي نحن بصددھا بلغ تسع وزارات (من وزارة حسين رشدى الثالثة " ثورة ١٩١٩ " وحتى وزارة يحيى إبراهيم " إلغاء الأحكام العرفية ") ، وكان أبرزھا وزارة عبدالخالق ثروت التي جاءت بعد تصريح ٢٨ فبراير ، حيث عادت فيها وزارة الخارجية نتيجة لإلغاء الحماية ، كما شهدت الوزارة إلغاء وظائف المستشارين فى وزارات الحكومة ، وكانت قوة الوزارة نوعا ما فى الشروط التي وضعھا وصمم عليها ثروت لتولى الوزارة . كما كان لوزارة يحيى إبراهيم دور بارز فى السياسة المصرية حيث حققت الهدوء والاستقرار السياسى نسبيا فى البلاد ، وإن كان ذلك لصالح السياسة الإنجليزية فى المقام الأول ، فقد تم فى عهدھا الإفراج عن سعد زغلول وإن كان ذلك جاء نتيجة للضغط المصرى وزيادة معركة الاغتيالات ، وهى التى سنت قانون التعويضات الخاص بالإنجليز والأجانب والذى عاد عليهم بالمعاشات السخية مرهقا للميزانية المصرية ، وفى عهدھا تم رفع الأحكام العرفية بعد فرض الأحكام العرفية المصرية ، ووضع قانون التضمنات.

المصادر والمراجع

- الوثائق العربية غير المنشورة :

دار الوثائق القومية :

- محفوظات مجلس الوزراء - وزارة الخارجية :

محفظه ١ / ب ، محفظه ٩ / أ ، محفظه رقم ٢٩

- محافظ عابدين ، محفظه رقم ٣٦٠

- مجلس الوزراء ، محفظه رقم ٥ ، محفظه رقم ٦

- ديوان الحربية ، دفتر صادر ووارد ج ١

- وثائق أجنبية غير منشورة :

Public Record Office :

F . O . 407 / 187 407 / 188 407 / 189 407 / 190
407 / 191 407 / 192 407 / 193 407 / 194 407 / 195
407 / 196 407 / 197 407 / 199.

مركز دراسات الشرق الأوسط - جامعة عين شمس

- وثائق عربية منشورة :

- عبدالعزيز محمد الشناوى (د) ، جلال يحيى (د) : وثائق

ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر ، دار المعارف ، ١٩٦٩ .

- محمد أنيس (د) : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ - المراسلات

السرية بين سعد زغلول وعبدالرحمن فهمى ، ج ١ ، الهيئة

المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .

وثائق أجنبية منشورة :

F. O. 371/1971 407/185

وهي منشورة في : مركز الوثائق والبحوث التاريخية لمصر
المعاصرة ، ٥٠ عاما على ثورة ١٩١٩ ، مؤسسة الأهرام ،
القاهرة ، ١٩٦٩ .

المذكرات والذكريات :

- أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ، ج ٣ ، ج ٤ ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ .
- محمد حسين هيكل (د.) : مذكرات في السياسة المصرية ، ج ١ ،
دار المعارف ، ١٩٧٧ .
- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، محمد علي علوي : ذكريات
اجتماعية وسياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٨ .
- مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مذكرات عبدالرحمن فهمي
: يوميات مصر السياسية ، ج ٢ ، الهيئة المصرية العامة
للكتاب ، ١٩٩٣ .
- الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، مركز وثائق وتاريخ
مصر المعاصر ، مذكرات ابراهيم الهلباوى ، الهيئة المصرية
العامة للكتاب ، ١٩٩٥ .

- الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية ، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مذكرات سعد زغلول ، ج ٥ (١٩٩٢) ، ج ٧ ، ج ٨ (١٩٩٦) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .

الرسائل العلمية :

- إبراهيم العدل المرسي : عدلى يكن ودوره فى السياسة المصرية ، رسالة ماجستير ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٥ .

- المراجع العربية :

- أحمد زكريا الشلق (د) : الحزب الديمقراطى المصرى ١٩١٨ - ١٩٢٣ ، صفحة من تاريخ الأحزاب المصرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ .
- أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية ، تمهيد ، ج ١ (١٩٢٦) ، ج ٢ ، ج ٣ (١٩٢٨) ، مطبعة شفيق باشا .
- تيسير أبو عرجه (د) : المقطم جريدة الإحتلال البريطانى فى مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٧ .
- جاك بيرك ، ترجمة ، يونس شاهين : مصر الإمبريالية والثورة ، ثورة ١٩١٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٧ .
- حماده محمود إسماعيل (د) : حوادث مايو ١٩٢١ ، صفحة مجهولة من ثورة ١٩١٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٤ .

- _____ : دور الأقاليم فى تاريخ مصر السياسى -
 قراءة فى التاريخ السياسى لمديرية القليوبية ١٩١٩ - ١٩٣٦ ،
 الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩١ .
- عادل إبراهيم الطويل : محمد توفيق نسيم باشا ودوره فى الحياة
 السياسية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٠ .
- عاصم محروس عبدالمطلب (د) : دور الطلبة فى ثورة ١٩١٩ -
 (١٩١٩ - ١٩٢٢) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٠ .
- عبدالرحمن الرفاعى : ثورة ١٩١٩ - تاريخ مصر القومى ١٩١٤
 - ١٩٢١ ، دار المعارف ، ط ٤ ، ١٩٨٧ .
- _____ : فى أعقاب الثورة المصرية - ثورة ١٩١٩ ، ج
 ١ دار ومطابع الشعب ، ط ٣ ، ١٩٦٩ .
- عبد العظيم رمضان (د) : تطور الحركة الوطنية فى مصر
 ١٩١٨ - ١٩٣٦ ، ج ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٣ ،
 ١٩٩٨ .
- فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية ، منذ إنشاء أول هيئة
 نظارة فى أغسطس ١٨٧٨ حتى قيام الجمهورية فى ١٨ يونية
 ١٩٥٣ ، ج ١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط ٢ ، ١٩٩٤ .
- لطيفه محمد سالم (د) : مصر فى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤
 - ١٩١٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٤ .

- لويس جرجس : يوميات من التاريخ المصري الحديث ١٧٧٥ -
١٩٥٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٨ .
- محمد شفيق غربال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية ، ج ١
مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٥٢ .
- مشرفه محمد أحمد المليجي : عبد الخالق ثروت ودوره في السياسة
المصرية ١٨٧٣ - ١٩٢٨ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
١٩٨٩ .
- مصطفى الفخاس جبر (د) : سياسة الإحتلال تجاه الحركة
الوطنية ١٩١٤ - ١٩٣٦ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،
١٩٨٥ .
- المراجع الأجنبية :

- Elgood P. G. : The Transit of Egypt , London ,
1928.
- ----- Egypt and the Army , Oxford
University Press, 1924.
- Lloyd , Lord : Egypt Since Cromer , Vol. 1 ,
London, Macmillan and Co. Ltd., 1933.
- Marlowe , J. : Anglo- Egyptian Relations 1800-1953,
London , 1954.
- Storrs , Ronald : Orientation , London , 1945.
- الدوريات : - الأخبار - الأهرام - المقطم - الوقائع المصرية .